النهج الديمقراطي

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⵇⵔⴰⵟⵉ

• العدد : 436

من 7 إلى 13 دجنبر 2021

• الثمن : 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر: الحسين بوسحابي • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

كلمة العدد

غضب شعبي ردا على سياسة القهر الطبقي

أصبحت شوارع المدن المغربية تعيش على إيقاع الاحتجاجات الشعبية وتصاعد مختلف أشكال التعبير عن غضب الجماهير الشعبية وعلى فظاعة القمع اليومي الممنهج لها؛ ويزيد من اتساع هذه النضالات عجز الدولة عن إيجاد حلول للمطالب الشعبية المطروحة واكتفائها بالمحاكمات والتنكيل بالمحتجين. إن هذا الوضع المفتوح على جميع الاحتمالات يفرض النقاش بين القوى المعنية بتطويرها لفهم أسباب هذا الاحتقان والتفكير في سبل تحقيق أهداف هذه الاحتجاجات وكيفية انخراطها في تغيير حقيقي يقضي على الاستغلال والاستبداد والفساد.

إن الطبيعة الاستبدادية للنظام وتبعيته لرأسمالية المركز وخدمته لمصالح الكتلة الطبقية السائدة تنتج سياسة قهر طبقي معادية للمصالح الشعبية. ومع تزايد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية تزداد شراسة هذه السياسة، ويتعرى تغول النظام المخزني؛ ولعل من عناوين هذه السياسة اللاشعبية واللاديمقراطية ما يلي:

- انفراد النظام بوضع برامج ومخططات في مختلف القطاعات تخدم مصالحه ومصالح الكتلة الطبقية السائدة ومصالح رأسمالية المركز؛

- استغلال ظرفية كوفيد 19- لتمرير قوانين وإجراءات تخدم الرأسماليين، وضد مصالح الفئات الشعبية، وتجهز على الحريات العامة وحقوق الانسان؛

- توجيه دعم الدولة الخاص بمواجهة تداعيات جائحة كوفيد 19- إلى المقاولات؛ بينما تركت الفئات الشعبية وحيدة في مواجهة هذا الكابوس؛

- إعلان النظام عن "نموذج تنموي جديد" يراهن على القطاع الخاص ويرسم تخلي الدولة عن مسؤوليتها في ضمان الخدمات الاجتماعية العمومية للمواطنات والمواطنين، ويعمم الهشاشة، ويلزم الجميع بالموافقة عليه، ويركز سلطة التقرير في يد النظام المخزني من خلال آلية المتابعة المنصوص عليها. وما يثير الاستغراب هو البدء في تنفيذه دون مصادقة عليها من طرف الجهات المعنية بذلك؛

- إصدار قانون المالية لسنة 2022 لا يأخذ بعين الاعتبار الانتظارات والمطالب الشعبية، ولا يستحضر الوعود الانتخابية لأحزاب الأغلبية الحكومية، ويشرع في تنفيذ "النموذج التنموي الجديد" دون مصادقة عليه. وتهدف الشعارات البراقة التي تروج الدعاية المخزنية لها: "الدولة الاجتماعية"، "نفس اجتماعي"، "تشغيل الشباب"، "الحماية الاجتماعية"، "إصلاح التعليم والصحة"...إلى التغطية على المضامين والإجراءات الحقيقية التي يتضمنها القانون. إنه قانون يستجيب لجشع البورجوازية ويعمم الهشاشة على كل الفئات الشعبية.

ومن أهم سمات قانون المالية لسنة 2022 ما يلي:

- تقديم كل أشكال الدعم للمقاولات بمبررات إنقاذها من تداعيات الجائحة والرفع من قدرتها التنافسية وتشجيع التشغيل؛

- توسيع مجال الخوصصة وتفكيك القطاعات العمومية وتعميم الهشاشة لاجتثاث الوظيفة العمومية؛

- إغراق المغرب في الديون ورهن مستقبله خدمة لسياسة الريع والفساد؛ إذ ستبلغ مداخيل

يتبع ص 2

ضيفة العدد : **زهرة أزلاف**

على المناضلات الماركسيات ، مهما كانت مواقعهن ان ينخرطن ميدانيا وبروح وحدوية في النضالات الشعبية عامة ونضالات المرأة العاملة والكادحة خاصة ، من منطلقات طبقية واضحة.

أية معارضة للهجوم المخزني على حقوق المواطن(ة)؟ 6

ازمة النظام الرأسمالي واستمرار مسلسل تفقير الطبقات الشعبية 11

دور الاستقلال المادي للمرأة في تحقيق حريتها 12

الحراك الشبيبي بالمغرب: شعب يقاوم ونظام يقمع ويناور 13

السحب : مطبعة العهد الجديد

www.annahjaddimocrati.org jaridanahj@yahoo.fr

عنوان الجريدة : 70 زنقة ماكس كدجو – رقم 12، الطابق 5 – انفا الدار البيضاء – فاكس : 0522207080 – ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني : 1995 / 104

تتمة كلمة العدد

الاقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل لسنة 2022 رقما مهولا مقدرا ب 105 مليار درهم؛

- فرض ضريبة على أجهزة التجهيز المنزلي والمكتبي، مما سيثقل كاهل الفئات الشعبية؛

- ارتفاع حصيلة الضريبة على الدخل بنسبة 8 في المائة الشيء الذي سيضعف القدرة الشرائية للأجراء.

- إصدار القطاعات الوزارية لقرارات لاشعبية وعلى رأسها القرار الإقصائي الخاص بتسقيف سن التوظيف في 30 سنة الذي اتخذته وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة؛

- إعتماد الدولة قوانين وإجراءات تحد من الحريات أو تجهز على حق من حقوق الانسان ومنها قانون الطوارئ الصحية وإجبارية جواز التلقيح؛ وفرض الحصار على أنشطة الإطارات المناضلة؛

- تطبيع علني للنظام مع الكيان الصهيوني ضدا على مشاعر المغاربة؛ وعقد سلسلة من الاتفاقيات معه في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والعسكرية.

وهكذا ستزيد هذه السياسة من مستوى الاحتقان، وتوسع دائرة الاحتجاج تعبيرا عن تصاعد الغضب الشعبي، وانتشرت الإضرابات والمسيرات والوقفات ومختلف الأشكال النضالية؛ وامتلأت الشوارع بالرافضات والرافضين لسياسة القهر الطبقي التي تمارسها الدولة المخزنية من عاملات وعمال وموظفات وموظفين ومعطلات ومعطلين وطلبة وتلميذات وتلاميذ وسكان الأحياء الشعبية؛ ورفعت الشعارات المنددة بالإقصاء والتهميش والإجهاز على الحريات العامة وحقوق الانسان وبتغول الدولة والمطالبة بالحق في التعليم والصحة والسكن والشغل. ولم يبق الاحتجاج محصورا داخل المدن بل انتشر إل البوادي حيث ارتفعت الأصوات المطالبة بالماء والكهرباء والطرق والخدمات العمومية والمحتجة على استنزاف الفرشة المائية. ورغم القمع الهمجي والمحاكمات والانتشار الكبير لقوات القمع في ساحات وشوارع المدن تتواصل هذه الاحتجاجات وتتسع لتشمل فئات جديدة وتصل إلى مناطق نائية وتبدع أشكال نضالية غير مألوفة.

إن تراكم التجارب قد أكسب المشاركات والمشاركين في هذه الاحتجاجات الوعي بأن نقطة ضعفها تتمثل أساسا في تشتتها؛ فلا مناص من نضال وحدوي يتجه نحو تغيير ينهي الاستبداد والفساد.

النهج الديمقراطي يندد بتصاعد الغلاء وضرب الحقوق والحريات وتغول المخزن

عقدت الكتابة الوطنية للنهج الديمقراطي اجتماعها العادي يوم 28 نونبر 2021، تدارست خلاله مستجدات الاوضاع الدولية والاقليمية والوطنية والتنظيمية، وقررت اصدار البيان التالي:

- يشكل الاتفاق الأخير الذي أبرمته الدولة المغربية مع الكيان الصهيوني انعطافة خطيرة تجاوزت حدود تطبيع العلاقات الديبلوماسية إلى تشكل تنسيق عسكري وأمني استراتيجي، كشكل جديد من أشكال الحماية. وعليه، فإن الكتابة الوطنية للنهج الديمقراطي تجدد رفضها لكافة أشكال التطبيع مع هذا الكيان المعتدي، وتعتبر أن الخطوة الذي أقدم عليها المخزن تشكل تهديدا حقيقيا للأمن بالمنطقة، ولا تخدم بأي شكل من الأشكال مصالح الشعب المغربي بل تخدم فقط مصالحه (المخزن) ومصالح الكيان الصهيوني التوسعية بالمنطقة. كما يعتبر هذا التنسيق طعنة غدر لنضالات وكفاح الشعب الفلسطيني، واصطفافا واضحا إلى جانب المحتل.

- تندد بتصنيف عدد من الدول منظمات المجتمع المدني الفلسطينية المرتبطة بحركة المقاومة كتنظيمات إرهابية. إذ ينسف هذا التصنيف العمل الإنساني المهم الذي تقدمه هذه المنظمات للتخفيف من معاناة الشعبي الفلسطيني، ويزيد من وطأة الاحتلال، في تجاهل تام لكافة حقوقه الإنسانية.

- إدانتها للقمع الذي تعرضت له الوقفة التي نظمتها يوم الثلاثاء 23 نونبر الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع للتنديد بزيارة مجرم الحرب بيني غانتس، وزير دفاع الكيان الصهيوني.

- تجدد تنديديها بالتصعيد المتواصل بين النظامين المغربي والجزائري، والذي ينذر بمواجهة عسكرية ممكنة، يدفع شعبا البلدين فاتورتها. كما تندد بالسباق الخطير للتسلح بين النظامين، والذي تعتبر لوبيات بيع السلاح المستفيدة الوحيدة منه على حساب مقدرات الشعبين. كما تؤكد على ضرورة ضمان السلم بالمنطقة، والتضامن بين الشعوب المغاربية للنضال المشترك من أجل التحرر الوطني والديمقراطية ومناهضة الإمبريالية والصهيونية.

- دعمها لكافة النضالات التي تخوضها كافة فئات الشعب للدفاع عن مصالحها والتصدي للمخططات المخزنية التي تهدف إلى تصفية الوظيفة العمومية وتفويت معظم القطاعات الاجتماعية كليا أو جزئيا للخواص. كما تدعو كافة مناضليهاومناضلاتها إلى الانخراط إلى جانب الجماهير في كافة النضالات التي يخوضونها.

- تنديدها بالغلاء المستمر وتغول المخزن وضرب الحريات والحقوق الشغلية، مما يزيد من استفحال الأزمة الحالية التي تعانيها شرائح كبيرة من الشعب المغربي. كما يشير إلى أن التزايد الخطير لحالات انتحار مجموعة من المواطنين/ات مؤخرا يعتبر مؤشرا خطيرا على استفحال الأزمة الاجتماعية، والتي زادت جائحة كورونا من تعميق آثارها الاقتصادية والنفسية على جزء مهم من الشعب المغربي.

- تثمين الخطوات النضالية للجبهة الاجتماعية المغربية والجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع والمطالبة بتوسيعها وانخراط كافة القوى الحية بها. كما تثمن الخطوات النضالية التي عرفتها عدد من المناطق للتنديد بالتحالف المغربي الصهيوني.

- التأكيد على تشبث النهج الديمقراطي بحقه في عقد مؤتمره الخامس في يناير المقبل في ظل تحسن الوضعية الوبائيةخلال الفترة الأخيرة.

- التضامن مع الرفيقة زينب إثر استدعائها مع طرف الشرطة على خلفية انخراطها في عدد من النضالات الشعبية، كما يعبر عن تضامنه مع فاطمة الزهراء ولد بلعيد وكافة المعتقلين على خلفية النضالات المناهضة لتحديد سن الولوج لمهن التدريس، وتطالب بإطلاق سراحها وسراح كافة المعتقلين السياسيين.

قوى يسارية مغاربية تدين كل أشكال التطبيع وتحذر من مخاطره على شعوب المنطقة

تمرّ المنطقة المغاربية بمرحلة عصيبة من أبرز سماتها دق طبول الحرب بين الجزائر والمغرب وفي الصحراء الغربية. وإذا كانت للأوضاع الداخلية لمختلف الأطراف والحسابات الخاصة بالأنظمة المستبدة القائمة دور لا ينكر في هذه التطورات المقلقة فان التدخلات الإقليمية لأنظمة الخليج والامبريالية الأمريكية والفرنسية على وجه الخصوص والكيان الصهيوني ساهمت ولازالت بقسط وافر فيما يجري.

فبعد سلسلة متواصلة من الخطوات التطبيعية الرسمية من طرف النظام المغربي مع الكيان الصهيوني منذ توقيع اتفاقية الخيانة والعار في ديسمبر 2020 ، شملت المجال السياحي والتربوي والثقافي والتجاري والفلاحي وغيرها أقدم الجانبان يوم الأربعاء 24 نوفمبر 2021 على توقيع اتفاق عسكري يشمل مجالات التصنيع واستيراد الأسلحة والاستخبارات العسكرية والتكوين والتدريب وغيرها.

إن الأحزاب والمنظمات الموقعة أسفله إذ تدين بأقوى العبارات هذه الاتفاقية التي تمثل تشجيعا للكيان الصهيوني على الاستمرار في الاستيطان وضمّ القدس وأجزاء جديدة من الضفة الغربية والاعتداءات على قطاع غزة ومجمل سياساته العنصرية، فإنها:

1. تعتبر هذه الاتفاقية خطوة نوعية في العلاقة بين المخزن والعدو الصهيوني تنقل هذه العلاقة من مستوى التطبيع إلى التعاون والتنسيق الوثيق.

2. تعتبر أن هذه الاتفاقية دليل ساطع على أن الكيان الصهيوني يشكل بالفعل قاعدة متقدمة للامبريالية الغربية لإخضاع شعوب منطقتنا ونهب خيراتها وإشعال الحروب والاقتتال بينها وتسعير نار الطائفية وتأجيج الصراعات الاثنية داخلها وان ثالوث الأنظمة الرجعية العربية والكيان الصهيوني والامبريالية الغربية يشكل بالفعل عدوا لشعوب منطقتنا العربية والمغاربية وعلى رأسها الشعب الفلسطيني.

3. تعتبر أن هذا الاتفاق المشؤوم يشكل تفريطا فاضحا في السيادة الوطنية للمغرب بل ضربة قاصمة لها وسيصبح بمقتضاها هذا البلد تحت رحمة الاستخبارات الصهيونية بعد فضيحة تطبيق بيغاسوس وتداعياتها السلبية، وان الاتفاقية تشكل مرتكزا هاما للكيان الصهيوني للتغلغل ببلدان المغرب الكبير والمضي قدما نحو أهدافه التوسعية والهيمنية.

4. تؤكد على ضرورة حل مشكل الصحراء الغربية بالطرق السلمية على أساس الشرعية الدولية، التي ترتكز على مبدأ تقرير المصير، واعتماد المفاوضات والحلول السلمية، لتجنيب المنطقة خطر الحرب.

5. تدعو إلى وقف دق طبول الحرب بين دولتي المغرب والجزائر وإعادة ربط العلاقات وفتح الحدود بينهما.

6. تؤكد عزمها خوض النضال المشترك والطويل النفس في إطار جبهة ضد السيطرة الامبريالية والصهيونية والرجعية ومن اجل الديمقراطية ووضع أسس بناء مغرب الشعوب، الذي يشكل ضرورة تاريخية لا مفر منها، على طريق وحدة شعوب منطقتنا المغاربية والعربية.

7. تعبر في هذا الإطار ومن اجل هذه الأهداف، عن إرادتها القوية في بناء جبهة مغاربية من القوى الحية في أفق جبهة أوسع على صعيد العالم العربي لمواجهة الثالوث الامبريالي الصهيوني الرجعي، والتصدي لكل مظاهر التطبيع بما فيه الغير رسمي المتصاعد في ليبيا وتونس وموريتانيا بما يشرّع لمطلب سنّ قانون لتجريم كل أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني.

3 دجنبر 2021.

***الأحزاب والمنظمات الموقعة: حزب العمال (تونس) - النهج الديمقراطي (المغرب) حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد(تونس) - حركة نستطيع(موريتانيا) - حزب العمال الإشتراكي(الجزائر)- تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان بالصحراء الغربية codesa - حركة تونس الى الأمام - الحزب الوطنى الديمقراطي الاشتراكي (تونس) - حزب القطب(تونس)- حركة الشعب(تونس).**

لا بديل عن المقاومة الشعبية

تضامن شعبي مع معطلي بني تدجيت في اعتصامهم المستمر ضد الإقصاء والتهميش

تنفذ مجموعة من المناضلين بدائرة بني تجيت اعتصاما مفتوحا منذ أيام عدة بهدف تحقيق مطلبهم المشروع المتعلق بالحق في الشغل، واحتجاجا على الزبونية والمحسوبية والرشوة التي تسود في قطاع التوظيف، وفيما يسميه الدستور الرجعي" تسهيل عملية التشغيل".

لقد تفهمت ساكنة بني تجيت مشروعية الاعتصام، مما جعل العشرات من المواطنات والمواطنات يتوافدون على مقر قيادة بني تجيت، مكان الاعتصام، تضامنا مع ضحايا التهميش والاقصاء، ضحايا سياسات الدولة التي تعمم البطالة

محرمة هكذا ملايين الشباب، ذكورا واناثا، من أحد أهم حقوق الانسان عامة، وحقوق المواطنة خاصة. لا تنحصر المواطنة في البطاقة الوطنية بل في تمتيع المواطنة والمواطنة بكافة الحقوق، من شغل، وتعليم، وتطبيب، وسكن لائق، وحرية التعبير، والتنظيم والتظاهر، والابداع....

ولتنوير الرأي العام أكثر، تنشر جريدة النهج الديمقراطي، تصريحا ادلى به لنا المناضل خالد بنعزوزي، المعتقل السياسي سابقا، المناضل الذي عانى ويعاني من اضطهاد مستمر ومتنوع الاشكال بخلفيات سياسية وانتقامية من طرف أجهزة الدولة المخزنية.

ومن ما يسجل التاريخ، الدور الرائد التي تلعبه النساء ببني تجيت في الحركات الاتجاجية

والمطلبية وفي دعمها للمعتصمين خاصة.

وفي اطار مواكبتها للمقاومة الشعبية عامة ولاعتصام أحرار بني تجيت خاصة، فان جريدة النهج الديمقراطي فتحت وتفتح صفاحتها لجميع الفئات (مجموعات وأفراد) للتعبير عن مطالبها ومواقفها المتعلقة بالقضايا العادلة...

تصريح الرفيق خالد بنعزوزي المعتصم صحبة مجموعة من رفاقه لجريدة النهج الديمقراطي :

"يناضل المعطل ويقاوم ليس لأنه يضمن النصر، ولكن لأنه يرغب على الاقل أن يموت شريفا. لازال شباب معتصم الكرامة يسيرون بخطوات متراصة في معركتهم النضالية والتي تدخل اسبوعها الثالث من الاعتصام المفتوح المرفق بالمبيت الليلي من امام قيادة بني تجيت دفاعا عن حقهم العادل والمشروع في الشغل والعيش الكريم بعد تنصل كل المسؤولين من مسؤوليتهم ونهج سياسة اللامبالاة والآذان الصماء كإجابة على صوت المحتجين الذي يتزايد عددهم يوما بعد يوم، بعد السياسات الطبقية التي ينهجها النظام وانتشار البطالة في صفوف الشباب مما دفع شباب الكرامة ببني تجيت الى التصعيد في خطواتهم النضالية بالدخول في معركة الأمعاء الفارغة وتجسيد خطوة الاضراب عن الطعام لمدة 72 ساعة قابلة للتمديد مؤمنين بأن طريق النضال والمجابهة ليست هي طريق الخنوع والاستسلام".

بنسليمان

من ضحايا ناهبي الأراضي

بعد الاعتقالات التعسفية التي تسببت فيها مافيا الأراضي الفلاحية المملوكة للدولة والمسماة سابقاً بالأراضي المسترجعة لمجموعة من الفلاحين الكادحين والكادحات ببنسليمان، من طينة فاطنة عالمي والتي قضت خمسة أشهر سجنا نافدة وابنيها الكتاني ولد بودا الذي قضى

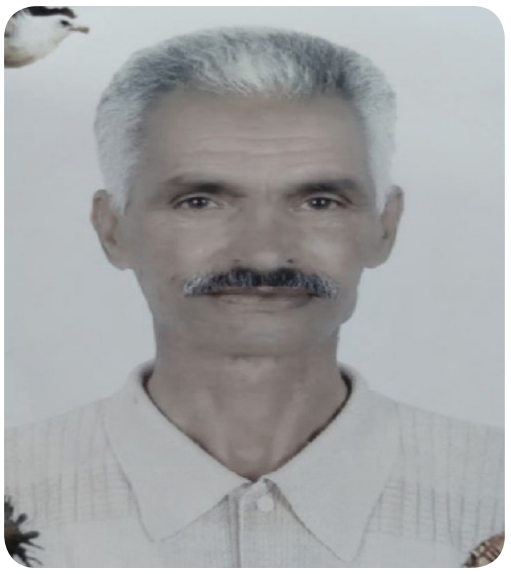

ستة أشهر سجنا نافدة، وسعيد ولد بودا الذي قضى شهرين سجنا نافدة، ومينة جبار التي قضت تسعة أشهر سجنا نافدة؛ جاء الدور هذه المرة على الفلاح الكادح مصطفى سرحان وصهره اللذين تم اعتقالهما يوم العاشر من شهر نونبر 2021من طرف درك بلدية الكارة التابعة ترابيا لعمالة اقليم برشيد، والأرض موضوع اعتقال مصطفى سرحان وصهره تقع بجماعة الردادنة أولاد مالك أولاد حداد التابعة لعمالة اقليم بنسليمان.

مصطفى سرحان الذي يقبع الآن بالسجن المحلي ببرشيد، والذي تم الحكم عليه رفقة صهره بثلاثة أشهر سجنا نافدة بتهمة عرقلة التنفيذ لمقرر قضاءي كان يشتغل أجداده بهذه الأرض ابان المعمر الفرنسي، وبعدهم اشتغل معهم والده تم هو وأخواته وإخوانه؛ وبعد ترحيل المعمر الفرنسي ظل مصطفى سرحان وابنه الميلودي سرحان يشتغلان مع شركة صوجيطا حسب الثابت من الوثائق إلى غاية حل هذه الشركة واسترجاع الأرض وتحفيظها بأسم الدولة المغربية.

وفي سنة 2010 أقدم مجموعة من النافدين غالبيتهم برلمانيين من كبار الاقطاعيين الفلاحيين ومسؤولين بوزارة الداخلية وعددهم خمسة على كراء الأرض ومساحتها أربعة ألف واربع مئة هكتار واسسوا لأنفسهم شركات توصية واسهم رغم أن غالبيتهم لا علاقة له بالفلاحة في إطار العروض الدولية؛ غير أن من أهم الشروط النموذجية المضمنة بعقد الكراء شرطين مهمين؛ الشرط الأول ضرورة الاحتفاظ بعمال شركة صوجيطا وصوديا وضرورة تخصيص حوالي 22هكتار للعمال المزارعين الذين كانوا تابعين لشركة صوديا وصوجيطا حسب التصميم المرفق بعقد الكراء المحدد من طرف مندوبية املاك الدولة المغربية.

هذا وقد سبق للمكترين الطامعين في الأرض التي تبلغ مساحتها 4400هكتاران اسقطوا اسم مصطفى سرحان من لائحة عمال شركة صوجيطا لتبرير تشريده رفقة افراد عائلته مباشرة بعد تقاعده بل وحتى قبل تقاعده رفض الممثل القانوني لشركة اسفيكassefek للبدور والاخصاب تشغيله معه كعربون على نيته المبية في افراغه من الأرض التي يتواجد بها والسكن الذي يقطنه رفقة افراد العائلة والذي مكنه منه المعمر الفرنسي بشهادة مكتوبة منه و لازالت أخت مصطفى سرحان تشتغل مع عائلته ليومنا هذا بفرنسا والصور خير شاهد على ذلك؛ وللإشارة فالمعتقل مصطفى سرحان وصهره سبق أن تقدم ضده الممثل القانوني لشركة اسفيك#assefek#بشكاية انتزاع عقار من حيازة الغير بالمحكمة الابتدائية ببرشيد وحصل على البراءة ابتدائيا واستئنافيا ورفض طلب الشركة بالنقض من طرف محكمة النقض ليخرج من الباب الواسع ، ويعود هذا الممثل لذات الشركة من النافدة الضيقة برفع دعوى قضائية مدنية دائما بالمحكمة الابتدائية ببرشيد من أجل الافراغ والتي حكمت لصالح مصطفى سرحان ليستأنف الملف بمحكمة الاستئناف بسطات والتي حكمت بإفراغ مصطفى سرحان وهو الحكم الذي اعتقل من اجله رفقة صهره وتم الحكم عليهما بثلاثة أشهر سجنا نافدة .

الخطير في الأمر أن العقار الذي اعتقل من اجله مصطفى سرحان وصهره بتهمة الامتناع عن تنفيذ حكم قضائى يقع بإقليم بنسليمان وليس إقليم برشيد والاختصاص يعود للمحكمة الابتدائية ببنسليمان صاحبة النفود الترابي؛ كما أن كل المحاولات السابقة لتنفيذ هدا الحكم الملغوم باءت بالفشل ونتساءل عن الحضور غير المبرر لخبير عقاري كمهنة حرة لكل محاولات التنفيذ بل ويعطي الأوامر لرجال الدرك ومأمور التنفيذ بدون حشمة؛ والاخطر من الخطر أنه بالرجوع لملف التنفيذ لاوجود لأية خبرة تستوجب حضور الخبير لعمليات التنفيذ، بل هناك مجرد طلب انتداب خبير وحسب تصريح مأمور التنفيذ بالمحكمة الابتدائية ببرشيد، فإن الخبرة لا يمكن وضعها بالملف إلا بعد عملية التنفيذ؛ السؤال المطروح كيف عرف مأمور التنفيذ بالمحكمة الابتدائية ببرشيد العنوان المراد التنفيذ عليه بدون خبرة مسبقة على عقار مساحته 4400 هكتار؟؛ كما أن هذا العقار الذي يدعي الممثل على القضاء الممثل القانوني لشركة assefekللبدور و الاخصاب انه هو من شيده تعود عملية بناءه لأيام الاستعمار ولاوجود لجريمة الاحتلال له بدون سند وقد سبق لمجموعة من الأفلام المغربية أن صورت اجزاء منها.بهذه الضيعة موضوع اعتقال مصطفى سرحان وصهره وبحضور الميلودي سرحان بالصور والحجة والدليل.

محمد متلوف

قضاء التعليمات يعمق مأساة عمال زراعيين في جهة الغرب

أصدرت المحكمة الابتدائية لمشرع بلقصيري قرار بالسجن موقوف التنفيذ لمدة شهر في حق عشرين عاملا من ضمنهم خمس متقاعدين كانوا يعملون بشركة املام اوملالة الفلاحية وبغرامة نافذة قدرها 500 درهم لكل واحد من والحكم عليهم جميعا بأدائهم تضامنيا لفائدة الباطرون تعويضا قدره10000 درهم .وصدر الحكم ضد هؤلاء العمال على اثر متابعة خلال ثلاث جلسات فقط ،بتهمة عرقلة حرية العمل طبقا للفصل 288 من القانون الجنائي وهي التهمة التي نفاها العمال في مراحل البحث التمهيدي وأمام وكيل الملك وأمام المحكمة كما سفه دفاع العمال ادعاءات الباطونا و اتبث الدفاع وتصريحات العمال المتابعين أن الشكاية كيدية أوانها تعبر عن رغبة المشغل في استغلال المحكمة للإمعان في إيداء الأجراء و الانتقام منهم بسبب اصرارهم على المطالبة بحقوقهم كاملة. وعلى أثره اصدر فرع الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي بيانا ،أكد فيه أن النقابة تعبر عن رفضها التام لهذا الحكم وتعتبره هدية ثمينة من المحكمة للباطرون وإذنا صريحا له بمواصلة مخططه التصفوي ضد العمال وسندا مفبركا لتشريدهم بذريعة الخطأ الجسيم بعد سنوات من التجويع عبر الحرمان من الأجور ومن أبسط الحقوق القانونية وفي مقدمتها التغطية الصحية ووطالبت النقابة عامل عمالة اقليم سيدي قاسم بالاسراع بعقد اجتماع اللجنة الاقليمية للبحث والمصالحة لانصاف العمال الضحايا،و في نفس البيان دعا فرع الجامعة محكمة الاستئناف لإلغاء القرار الجائر للمحكمة الابتدائية المستند على ادعاءات تافهة وشهود زور ،تقديرا لخطورة هذا القرار الظالم .كما حملت نقابة العمال وكالة التنمية الفلاحية المسؤولية التورط إلى درجة التواطؤ مع الباطرون عبر التستر عن عدم التزامه بتنفيذ عقد الاستثمار الذي وقعه مع الدولة وإجرامه في حق العمال ،رغم علم الوكالة بتفاصيل مأساة هولاء الإجراء وأسرهم طيلة 15 سنة ،وبالحالة المزرية التي توجد عليها هذه الضيعة الفلاحية .واعتبر فرع الجامعة ان وزارة الفلاحة هي الاخرى مسؤولة عن استمرار تقصير الوكالة في القيام بواجبها بحكم علم الوزارة بهذا التقصير وبحالة الضيعة المشار اليها وبأوضاع عمالها ،ضمن عدد كبيرمن الحالات المشابهة عبر التي سبق للحامعة الوطنية للقطاع الفلاحي ان راسلت وزير الفلاحة في شأنها ،دون أن يحرك ساكنا كوزير وصي وكطرف يمثل الدولة في عقود الشراكة مع الخواص .وعبرت النقابة عن تقديرها العالي للحضور التضامني الوازن لممثلي العمال الزراعيين في المنطقة في قاعة المحكمة وإصرارهم على فضح المؤامرة التي يتعرض لها رفاقهم عمال شركة املاك أوملالة،

وأشادت الجامعة بالوقفة الاحتجاجية التي عقدها هؤلاء العمال قبالة المحكمة بمشرع بلقصيري للتنديد استعمال القضاء في التمهيد لتشريد رفاقهم الضحايا وثمن فرع الجامعة في القنيطرة في بيانه المذكور استعداد عمال شركة املاك اوملالة وأسرهم للدخول في اعتصام مفتوح قريبا امام مقر وكالة التنمية الفلاحية ووزارة الفلاحة واستعداد باقي مكونات فرع الجامعة لمساندة العمال ضحايا الحكم الجائر.من خلال أشكال تضامنية متنوعة وتصاعدية ،حتى إسقاط المتابعة الكيدية ضدهم وتمكينهم من حقوقهم كاملة ووضع حد لتخادل هذه الوكالة في القيام بواجبها في مواجهة عدد من الباطونا الجشعة من شركاء الدولة على الأراضي الفلاحية الذين تحولوا الى سماسرة يعيدون كراء هذه ضيعات خلافا للقانون.

وفي تعليقه على الحكم أكد الرفيق إدريس عدة كاتب عام الفرع الجهوي للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي وعضو الكتابة المحلية للنهج الديمقراطي في القنيطرة ان قرار المحكمة الجائر هو دعوة صريحة لمصاصي الدماء من الباطونا الجشعة في المنطقة للتوجه للقضاء لاستصدار احكام ضد العمال تصنهم كمجريمن تمهيدا لطردهم دون أدنى تعويض تحث يافطة الخطأ الجسيم كما أخبر المتحدث أن الحكم فضيحة حقيقية بالنظر لوضوح الطبيعة الكيدية لشكاية المشغل وتضارب أقوال الشهود و تشبث العمال بالبراءة امام المحكمة وقبل ذلك امام كيل الملك واثناء البحث التمهيدي مما يؤكد أن هناك تواطؤا ضد هؤلاء العمال للامعان في قهرهم و لثنيهم عن التشبث بالماطلبة بأجورهم ،مقابل سنتين من العمل وفضح سرقة خمس سنوات من اشتراكاتهم في صندوق التغطية الصحية من طرف المشغل، إلى غيرها من الحقوق الاساسية التي كانت موضوع محضر مخالفة سبق لمفتش الشغل أن حررها ضد لنفس المشغل وهو ما يعد دليلا اضافيا على تورط الباطرون في نهب أجور العمال.

وشدد التدخل على ضرورة تحمل وزير الفلاحة مسؤوليتها في وضع حد لمعاناة هؤلاء العمال وباقي عمال الضيعات الفلاحية التي استولى عليها الملاكين الكبار تحث يافطة الشراكة مع الدولة ليشروعا في السمسرة في أراضيها و تشريد أعمالها دون حسيب ولا رقيب مؤكدا أن الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي ستضل إلى جانب هؤلاء العمال في كفاحهم المرير الى غاية تحقيق مطالبهم وفضح المسؤولين عن مآسيهم الاجتماعية.

انتفاضة التلاميذ درس في مواجهة القرارات الارتجالية للدولة المخزنية

كان يوم الإثنين 29 نونبر 2021 يوم التلاميذ بامتياز...تحركت آلاف من التلميذات والتلاميذ ونظمت وقفات امام المؤسسات التعليمية، أمام مديريات الإقليمية لوزارة التعليم، نظمت مسيرات حاشدة،. توقف السير بالسيارات في العديد في العديد من شوارع المدن مسيرات التلاميذ عمت الانتفاضة مختلف مناطق المغرب، مدنا و قرى.

ملاحظات عامة من خلال ناقشنا مع ضحايا سياسات التعليم الرسمية:

- المطالب مختلفة من فرد الى فرد مع الإجماع حول رفض الإصلاح الجديد للامتحان الموحد.
- ترديد أهم شعارات حركة 20 فبراير
- الدور البارز للتلميذات في ترديد الشعارات وتحميس المتظاهرين والمتظاهرات.
- لم تتدخل قوات القمع خوفا من هيجان الشبيبة الخارجة عن فراميل الإطارات التقليدية.
- وعي المتظاهرين والمتظاهرات : عدم الاستفزاز، غياب مناوشات داخلية، تصريحات مسؤولة.

الخلاصة من خلال النقاش والشعارات: المظاهرة تعبير واضح عن السخط حول أوضاع التعليم، وحول الأوضاع الاجتماعية.

من خلال الشعارات المرفوعة، من خلال النقاشات مع التلاميذ، يتضح أن الانتفاضة ناتجة عن سخط الأسر أمام تدهور أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، أمام ارتفاع أسعار المواد الأساسي، أمام تدني الخدمات الاجتماعية من التطبيب، والتعليم، والتشغيل...

لا أفق لأبناء وبنات الشعب خارج تشييد مغرب جديد.

خنيفرة. نقطة قمع أسود

محمد زندور

عُرفت خنيفرة بمعقل المقاومة بمنطقة الأطلس المتوسط منذ الاستعمار المباشر وكانت أبرز معالم هذه المقاومة معركة لهري الخالدة. حس المقاومة هذا ورفض الحيف والظلم استمر بعد خروج الجيش الفرنسي من المغرب ومن ابرز تجلياته أحداث مولاي بوعزة وما عرفته من محاكمات وإعدامات في صفوف المقاومين والرافضين لسياسات المخزن المغربي. أحداث تاريخية عرفتها منطقة خنيفرة جعلتها تحت أعين المراقبة المخزنية. هذا الحصار

المفروض على كل التحركات النضالية استمر لتشتد وثيرته بقدوم عامل الإقليم الجديد ليزيد الحصار حصارا خاصة في السنتين الماضيتين حيث باتت الحركات الاحتجاجية تعرف خنقا لا مثيل له.

وفي هذا الصدد سجلت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بخنيفرة التي تعرف حصارا شديدا بدورها عددا من المتابعات بسبب تدوينات فاضحة للفساد ومنتقدة لسياسات المسؤولين بالإقليم كما سجلت منعا طاغيا للمحطات النضالية سواء من تنظيم الجمعية المغربية لحقوق الإنسان او للإطارات المناضلة بالإقليم. فكل المحطات النضالية الوطنية لا تخلو لائحة المناطق الممنوعة من ورود اسم خنيفرة وأحيانا تكون لوحدها عبر ربوع الوطن.

في السنتين الأخيرتين تم تسجيل عدد من المتابعات بسبب التعبير عن الرأي.... منها ما صدر فيها حكم بالسجن ابرزها ملف سعيد أفريد (3أشهر نافذة)، ملف ياسين فلات (3 اشهر نافذة)، ملف بوزرو محمد و شجيع (6 اشهر نافذة)، وملف عبد العالي باحماد المعروف ب "بودا" (سنة سجنا نافذة)، والذي عرفت مدينة خنيفرة يوم سراحه حصارا و تطويقا لكل المنافذ لمنع الوصول اليها من اجل استقباله و تخليد اليوم العالمي لحقوق الإنسان حيث كان الرفيق عزيز غالي رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان من بين من تم منعهم من دخول مدينة خنيفرة، و منها ملفات ماتزال تعرف اطوارا من المحاكمات الصورية من ابرزها ملف الرفيق كبير قاشا الذي نال حصة الاسد من المتابعات وصل ل 4 شكايات كيدية منها وشكاية توبع فيها رفقة رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بخنيفرة محمد زندور بالإضافة لملفات يتابع فيها الصحفي بجريدة عبّر عبد العزيز أمزاز.

اما بالنسبة للحركات الاحتجاجية فعلى سبيل المثال لا الحصر، سجلت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بخنيفرة سلسلات المنع والحصار التالية:

- تاريخ **26** شتنبر 2019 : اعتقال الرفيق سعيد أفريد
- محاصرة جميع الوقفات الاحتجاجية المتزامنة مع جلسات المحاكمة الصورية للرفيق سعيد أفريد
- تاريخ 19 دجنبر 2019 اعتقال الرفيق بودا غسان
- تاريخ 26 دجنبر 2019 تهريب المعتقل السياسي سعيد أفريد فجرا لمنع استقباله المقرر امام باب السجن
- محاصرة جميع الوقفات الاحتجاجية المصاحبة لجلسات المحاكمة الصورية للرفيق بودا
- **تاريخ 19 دجنبر 2020 : محاصرة مدينة خنيفرة ومنع ولوجها خاصة في وجه المناضلين وقمع وتنكيل المناضلين بخنيفرة في الشكل النضالي المخلد لذكرى الإعلان العالمي لحقوق الانسان**
- **تاريخ 29 دجنبر 2020 : قمع وقفة ضد التطبيع**
- **تاريخ 14 يناير 2021 : منع و تفريق الوقفة الاحتجاجية لأطر مركز تأهيل وإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة المؤازرين برئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بخنيفرة**
- تاريخ 26 يناير احتجاز عمال شركة الكرامة للنقل الحضري و الشبه حضري للعمال بداخل مرأب الشركة بعد دخولهم في اعتصام بنفس المكان
- تاريخ 30 يناير هجوم على معتصم عمال شركة النقل الكرامة وتعنيفهم من طرف رب العمل على مرأى من السلطات وفض معتصمهم بالقوة
- تاريخ 2 فبراير 2021 منع رئيس فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بخنيفرة من الوقوف بجانب مرضى القصور الكلوي و إجلاؤه من المكان بالقوة بأمر من خليفة قائدة المقاطعة الثالثة
- تاريخ 20 فبراير 2021 منع و تعنيف مناضلي الجبهة الاجتماعية بخنيفرة في وقفة ذكرى 20 فبراير
- تاريخ 4 مارس 2021 منع تنسيقية الاساتذة الذين فرض عليهم التعاقد بخنيفرة من تنظيم الوقفة الاحتجاجية بالشارع امام مقر المديرية الاقليمية للتعليم و دفعهم لداخل مرآب المديرية
- تاريخ 30 مارس 2021 منع وقفة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بخنيفرة تخليدا ليوم الأرض
- تاريخ 24 ابريل منع الوقفة الاحتجاجية للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بخنيفرة بسبب تدني خدمات بالمستشفى الإقليمي
- تاريخ 29 ابريل تهديد رئيس فرع خنيفرة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالقتل من طرف بلطجي مسخر من مافيات السمسرة بالمستشفى الإقليمي
- تاريخ 16 ماي 2021 منع المسيرة التضامنية مع الشعب الفلسطيني والمخلدة لذكرى الشهيد مصطفى الحمزاوي وحصر الشكل النضالي في وقفة تحت الحصار القمعي
- تاريخ 23 ماي 2021 منع المسيرة التضامنية مع الشعب الفلسطيني وحصر الشكل النضالي في وقفة تحت الحصار القمعي بعد فشل القمع في تفريق و اجلاء المناضلين
- تاريخ 5 يوليوز منع الوقفة التضامنية مع التليذة نور المنصوري
- تاريخ 2 شتنبر 2021 منع الوقفة الاحتحاجية والمؤازرة للرفيق كبير قاشا في المحاكمة الصورية
- تاريخ 6 شتنبر 2021 محاولة منع حملة مناضلي النهج الديمقراطي المعرفة بموقف مقاطعة الخزب للانتخابات واعتقال كل من سعيد افريد، ياسين فلات، عزيز عقاوي ،الطيب بنشاد ومحمد زندور وتم اطلاق سراحهم بعد تحرير محاضر لهم
- تاريخ 23 شتنبر 2021 منع التنسيقية الوطنية للأستاذة الذين فرض عليهم التعاقد من تنظيم وقفتهم الاحتجاجية في المكان الذي قرروه (امام المحكمة الابتدائية) مع محاولة تفريقهم قبل ان يتم فرض الوقفة
- تاريخ 7 أكتوبر 2021 منع الوقفة الاحتجاجية والمؤازرة للرفيق كبير قاشا في المحاكمة الصورية
- تاريخ 17 اكتوبر منع الوقفة الاحتجاجية للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بخنيفرة المنددة بسياسة التفقير في اليوم الدولي للقضاء على الفقر
- تاريخ 23 اكتوبر 2021 منع جمعية شباب زنقة وهران للتنمية بخنيفرة من تنظيم وقفتها الاحتجاجية ضد تسلط قائد المقاطعة
- تاريخ 31 اكتوبر 2021 منع وتعنيف المواطنين في الوقفة الاحتجاجية ضد غلاء الاسعار و فرض جواز ا لتلقيح
- تاريخ 7 نونبر 2021 منع و تعنيف المواطنين في الوقفة الاحتجاجية ضد غلاء الاسعار و فرض جواز التلقيح
- تاريخ 29 دجنبر 2021 قمع وتعنيف المناضلين في الوقفة الاحتجاجية بمناسبة اليوم الدولي لدعم فلسطين

غيض من فيض من سلسلة المنع والحصار المضروب على مدينة خنيفرة ينضاف لحرمان مجموعة من الإطارات من وصولات الإيداع منها حزب النهج الديمقراطي الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديموقراطي ، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ،الهيأة المغربية لحقوق الإنسان، الجمعية المغربية لمدرسي الفلسفة...

كل هذا الخنق للحقوق والحريات بخنيفرة من طرف بصري جديد يحن لسنوات الجمر والرصاص يجعل من المدينة تعيش انتكاسا وضغطا كبيرين مع التحرش بمناضليها القابضين على الجمر مما يضع المناضلين من عموم اليساريين والتقدميين أمام مسؤولية تحصين الطاقات المناضلة بخنيفرة التي باتت تسير على شفرات حادة حاملة هم الدفاع عن الكادحين من المدينة المنسية ومن أجل فك الحصار المضروب عليها.

أية معارضة للهجوم المخزني على حقوق المواطن(ة)؟

حسن جعفاري

إن أي متتبع للشأن السياسي بالمغرب، يدرك طبيعة النظام القائم الذي يتسم بالاستبداد وتركيز كل السلط الأساسية في يد الملك، كما يجعل من الفساد وإرشاء النخب وإدماجها في بنياته من خلال انتخابات ومؤسسات شكلية إحدى آليات اشتغاله. هذه السياسات مكنته من توسيع قاعدته وربح رهان الصراع مع المعارضات ولو مؤقتا وهذا ما يدفعه إلى التمادي في سياساته الطبقية، اللاشعبية والتفقيرية وإلى المزيد من الهجوم على ما تبقى من حقوق الشعب المغربي الكادح في كل مستوياتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والحريات لكن هل قدرنا كمعارضات أن نخسر كل هذه المعارك رغم ما يزخر به المغرب من كفاءات وطاقات أدى العديد منها ضريبة النضال من أجل مغرب آخر يتحرر فيه الإنسان من كل أشكال الاستعباد والاستغلال وينعم فيه بالحرية والعيش الكريم؟ إن الأمل في مغرب الحرية والكرامة ومساوات الجميع في الحقوق والواجبات قائم مادامت المرأة المغربية ولادة لأحرار وحرائر، لكن هذا الأمل لابد له من شروط، تتمثل أساسا في استجماع كل القوى المعارضة في جبهة شعبية، ميدانية وواسعة تضع ميثاقا أدنى وبرنامجا يلتف حوله كل المتضررين/ات من السياسات المخزنية بعيدا عن الشعارات الكبيرة التي لن تساهم سوى في إبعاد الجماهير الكادحة وإفشال مشروع التغيير الديمقراطي الجذري. إن المرحلة في نظري هي مرحلة تعطيل الالة المخزنية التي تحصد الأخضر واليابس. وفي انتظار إنضاج شروط التغيير الجذري وبناء نظام ديمقراطي حقيقي ذي الأفق الإشتراكي، لابد من مختلف القوى المعارضة لسياسات النظام القائم، منظمة كانت أم لا أن تدرك الطبيعة الحقيقية للصراع الدائر ومستوياته ولموازين القوى والإبتعاد عن أوهام الإصلاح فقط من الداخل أو عن أوهام إسقاط النظام حاليا أو عن إمكانية تحقيق مكاسب حقيقية لفئة ما بمعزل عن حصر النظام في الزاوية وإضعافه.

فما هي طبيعة المعارضات في المغرب؟

تنقسم المعارضة إلى معارضات التي تنقسم بدورها في نظري إلى ثلاث مجموعات رئيسية رغم أن كل مجموعة غير متجانسة.

1 - المعارضة من داخل دائرة المخزن، هذه المعارضة لا تهدف إلى تغيير طبيعة النظام، بل فقط إلى إصلاحه لأنها تستفيد من وجوده، فهي تعتبر الملكية حامية لوحدة الوطن وأن الاختلالات الموجودة سببها حكومات ومسؤولين لا يقومون بواجباتهم/هن ولا يطبقون ما ينادي به الملك في خطاباته... الخ هذه المعارضات تطمح فقط إلى بعض الإصلاحات الجزئية للحفاظ على مواقعها ومصالحها الطبقية. تتشكل أغلبيتها من البرجوازية الصغيرة والمتوسطة الطامحة إلى ديمقراطية بمضمون ليبرالي وقد لوحظت في تشكيل مجالس الجماعات والأقاليم والجهات في الانتخابات الأخيرة، ويمكن وصف هذه المعارضات بمزين صورة المخزن

ولن تنزل إلى الشارع إلا إذا مالت كفة الصراع لصالح القوى الجذرية، لذلك لا رهان عليها الآن.

2 - المعارضة غير المنظمة : تتمثل هذه المعارضة في الاحتجاجات الشعبية في مختلف ربوع البلاد وعلى مختلف الواجهات وفي كل الأزمنة، غير أنها تتسم بعدة أمراض وعدة مميزات ومنها:

تتميز أساسا بالفئوية أو بعدم التخطيط وردود الأفعال على قرارات تخص مجموعة ما، محدودة في الزمان والمكان، مفصولة عن اي مشروع سياسي واضح عدا بعض الشعارات العامة أو بعض الإحتجاجات المخطط لها في صراعات سياسوية ضيقة، كما تتميز بأوهام إمكانية الوصول إلى حلول حقيقية للمشاكل القائمة بمعزل عن ربط القضايا المطروحة بالصراع العام من أجل الديمقراطية، هذا يدفعها إلى التركيز على عدم تسييس المشاكل أو التفكير في ربط علاقات التضامن بين الفئات والمناطق، كما تتميز هذه المعارضة بالانتهازية في علاقاتها مع التنظيمات المكافحة، بحيث تقتصر فقط على المطالبة بدعمها في معاركها الخاصة في حين ترفض الإستجابة لدعوات هذه التنظيمات لخوض معارك حول قضايا أشمل وأوسع. فرغم أن هذه المعارضة تخوض في بعض الأحيان معارك بطولية كما وقع مع حراك الريف وجرادة وتالسينت وميسور وأوطاط الحاج وصفرو وتنغير ومناطق الجنوب وكذلك حركة طلبة الطب والأساتذة الذين فرض عليهم/هن التعاقد وحاليا المجازون/ات المقصيين/ات من اجتياز مباراة ولوج مهنة التعليم بسبب قرار وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة القاضي بتحديد سن اجتياز المباراة في 30 سنة والاختيار استنادا إلى الميزات المحصل عليها في الباكالوريا وسنوات الإجازة... وكذلك الرافضين/ات لإجبارية جواز التلقيح ضد كورونا. فإن هذه المعارضات من خلال هذه الاحتجاجات فقط لن تجني سوى الخيبات، وعوض مراجعة تصوراتها للصراع وانخراطها في مشروع التغيير العام، عبر انخراطها أو دعمها للنضالات التي تقودها القوى الجذرية المنظمة خاصة اليسارية والتي تتقاطع معها نفس المرجعية ونفس الأهداف، ستصب غضبها على هذه التنظيمات وتحملها مسؤولية فشلها وتنعتها بأبشع النعوت رغم أن هذه التنظيمات ومنها النهج الديمقراطي أدى مناضلوه ومناضلاته ولازالوا ضريبة تبني قضايا الجماهير الشعبية الكادحة. هذا النوع من المعارضات له أهمية بالغة في بناء أدوات الدفاع الذاتي للجماهير، لكن دون ربط هذه الأخيرة بمشروع تنظيمي مكافح فلن تؤدي سوى في استمرار الخيبات.

3 - المعارضة الجذرية المنظمة : هذه المعارضة تخترقها تناقضات عدة لم تستطيع تجاوزها منذ سبعينيات القرن الماضي، فمن جهة تنقسم إلى قسمين أساسيين، يسارية وإسلامية. وإلى حدود الآن، فباستثناء القضايا القومية، لا يوجد أي فعل مشترك بين هذه القوى اليسارية وجماعة العدل والإحسان خاصة، نتيجة غموض مواقف الجميع تجاه الجميع، ويبقى الحذر والتوجس هو السائد رغم بعض التصريحات هنا وهناك، هذا الوضع الذي يستغله النظام لصالحه، أما القوى اليسارية الجذرية، فإن ما يميزها هو التطاحن فيما بينها في الخفاء والعلن، وبعضها يتميز بالانفصام بين الخطاب والممارسة، حيث تغيب وبشكل واع ومقرر عن أغلب المعارك في الشارع ومنها نضالات تكون ساهمت في إقرارها مع حلفاء هاجسها الوحيد هو الحد من تقوية تنظيم أو تنظيمات أخرى، كما يعمل البعض على إعطاء الدروس أو المزايدة على الباقي دون أثر في الواقع. إن ميزة هذه المعارضة هو عدم قدرتها على الفعل والتواجد المباشر بصفة عامة في كل هذه الاحتجاجات الشعبية وتكتفي في أحسن الأحوال بإصدار بيانات الدعم والتضامن أو التواجد من موقع مراقبين/ات للوضع وليس من موقع الفعل والتوجيه. فهل هذه القوى اليسارية الجذرية مرفوضة إلى هذا الحد من الجماهير الكادحة المناضلة أم أن طبيعتنا كبرجوازية صغيرة ومتوسطة لا نحسن التواصل مع هؤلاء الكادحين/ات ونتعامل معهم/هن بنوع من الأستاذية ؟ فلماذا نكون شبه معزولين عندما نخوض معارك تهم عموم الشعب المغربي الكادح رغم أننا كنهج ديمقراطي مثلا من أشرس مناهضي السياسات المخزنية ومن أخلص الناس في الدفاع عن قضايا عموم الكادحين/ات؟

أكيد أن هناك اختلالات لم نستوعبها بعد، سواء كقوى يسارية جذرية منظمة أو كجماهير مكافحة معزولة عن أي تنظيم. فداخل القوى الجذرية لابد من تجاوز عائقين أساسيين من أجل النضال الوحدوي وهما عدم تسقيف المطالب وفي نفس الوقت عدم طرح أي بديل آخر يتجاوز المطالب الآنية للأغلبية الساحقة من الجماهير الكادحة، أي النضال المشترك لخلق تراكمات في المكتسبات لا تتناقض مع استراتيجية أي تنظيم، خاصة أننا لا نعيش لحظة ثورية. وهنا لابد من تمييز الخطاب الداخلي لكل تنظيم وخطابها مع الجماهير الكادحة التي هاجسها الأساسي هو الحصول على بعض حقوقها اليومية والعيش الكريم والذي، لا يتنافى استراتيجيا مع التحرر من المخزن ومن التبعية للامبريالية والصهيونية.

إن أزمة اليسار الجذري ليس أزمة نظرية وإنما أزم خطاب وتواصل مع المحيط، لذلك علينا الاشتغال على هذا المستوى، ربما يقوم هذا اليسار ومنه النهج الديمقراطي بالاتصال، لكن تواصله ضعيف، لأن التواصل يقتضي التغذية الراجعة وهذا ما نفتقر له رغم التضحيات الجسام التي قمنا بها ولازلنا تجاه مختلف الشرائح المتضررة من السياسات المخزنية.

فهل سنستمع إلى نبض الشارع ونعيد رسم تكتيكاتنا وفق ما تقتضيه المرحلة واختلال موازين القوى؟ أتمنى أن يعيد الجميع قراءاته قبل فوات الأوان.

الداخلية والجيش يستأثران بميزانية 2022 اللاشعبية

ميزانية 2022 أهمية سياسية خاصة نظرا لخلفياتها "العسكرية" والاجتماعية والاقتصادية.

لقد بلغت الاعتمادات المخصصة لوزارة الدفاع الوطني حوالي54 مليار درهم (بين نفقات التسيير والاستثمار) دون الحديث عن حساباتها في ميزانية "الحسابات الخصوصية للخزينة"، وما يمكن أن تأخذه من الاعتمادات الخاصة بوزارة المالية المستفيدة بحوالي 70 مليار، واستفادت بحوالي 40 في المئة من مناصب الشغل، كما بلغت اعتمادات وزارة الداخلية حوالي 41 مليار، دون الحديث عن حساباتها (7) في ميزانية "الحسابات الخصوصية للخزينة".

فزيادة على "الاستعداد العسكري/الأمني"، هناك جانب من الميزانية يبرز خوف الدولة من انتفاضات الشعبية، لذلك رفعت من صندوق المقاصة بحوالي 28 في المئة بهدف "شراء السلم الاجتماعي" مؤقتا في انتظار الفرصة المناسبة لتصفية هذا الصندوق الذي نشئ أصلا ليلعب دور "المسكن" ك"دوليبران".

لميزانية 2022 ابعاد خطيرة من حيث الزيادة في الضرائب، وتعميق التبعية للخارج، من خلال برمجة قروض تتجاوز 105 مليار درهم.

نظرا لانعكاساتها السلبية على أوضاع الشعب المغربي، فقد قررت جريدة النهج الديمقراطي، تخصيص هذا العدد436 لقانون مالية 2022.

قانون المالية 2022
الحية التي ما تنفك تُغيّر جلدها....

منير الهدهودي

كان للتوقف الكلي أو الجزئي للأنشطة الاقتصادية خلال جائحة كورونا ضرر كبير نتيجة الإجراءات الاحترازية، وفي مقدمتها الحجر الصحي. وقد ترتب عن ذلك انخفاض في الدخل -إن لم نقل انعدامه عند بعض الفئات الاجتماعية- ومن ثمة انهيار القدرة الشرائية وارتفاع النفقات العمومية غير المنتجة، مما اضطر الحكومات اللجوءَ إلى المزيد من الديون.

منذ 1929 وسنوات الثلاثينات لم يشهد العالمُ أزمةً اقتصادية نظيرَ ما يشهده اليوم من انهيار الإنتاج في الاقتصادات المركزية (=الآسيوية والأوربية والأمريكية الشمالية) بسبب التوقف الكلي أو الجزئي لسلسلة الإنتاج والتموين. لمواجهة هذا الانهيار لجأت الحكومات والبنوك المركزية إلى الرفع من النفقات العمومية الممولة من الديون؛ عوض تضريب الأغنياء والشركات الكبرى.

لعل الوضع العالمي قبل الجائحة لم تكن إلا تكثيفا للعوامل المنذرة بأزمة مالية جديدة، وقد برز ذلك ذلك في انخفاض النمو الاقتصادي العالمي. ذلك ما أسفر عن مزيد من الإجهار على المكتسبات الاجتماعية، ويتجلى ذلك في :

- الشروط المجحفة في عقود الشغل، وتغليب مصلحة الباطرونا ضدا على مصالح الطبقة العاملة
- تسهيل التسريح الفردي والجماعي
- ركود/انهيار القدرة الشرائية لدى الطبقات الشعبية
- الرفع من سن التقاعد.
- انخفاض الولوج وتدني جودة الخدمات العمومية
- الهجوم على الحق في العمل والتنظيم النقابيْن

الرفع من مديونية الطبقات الشعبية (الدين الخاص: قروض الاستهلاك والسكن والعطل والسيارات...)

- القروض الصغرى التي تشكل فيها النساء نسبة 80٪ من الحجم الكلي للمديونية بهذه النوعية من القروض

خلال هجوم النيوليبرالية الذي سيطر على المشهد الدولي منذ بداية ثمانينات القرن الماضي، استغلت الحكومات والدوائر المالية العالمية (البنك العالمي، وصندوق النقد الدولي) ضرورة تسديد الدين العمومي لفرض موجة من خوصصة الشركات الاستراتيجية، والخدمات العمومية، ومصادر الثروات الطبيعية، في دول المركز الرأسمالي ودول الأطراف. وتطول لائحةُ الإجهازات والهجومات تحت ذريعة عدم القدرة على تسديد الديون، والتي أدت إلى تسريع وتيرة الحوادث البيئية وتطور أمراض مرتبطة بتربية المواشي والدواجن والزراعة الأحادية والزحف على الغابات، مما جعلها موارد للعملة الصعبة، وخصوصا في دول الأطراف، لتسديد الديون.

يبدو أن الوضع في ظل الجائحة ليس أقل سوءا، بل إنه قد رسخ أكثر عوامل الزحف على المكتسبات الاجتماعية، وذلك عن طريق التدمير والاستيلاء على الخدمات العمومية. مثال ذلك أن الشركات العملاقة لصناعة

الأدوية قد استحوذت على براءات الاختراع رغم أن تمويل البحوث تأسس في جزء كبير منه على تمويل عمومي؛ وهذا ما مكن الشركات من الاستفادة الممتدة عبر السنوات القادمة. وكذا الزيادة في تركيز احتكار موارد الطاقة وارتفاع أسعارها في السوق الدولية، الشيء الذي يسهم في ارتفاع الأسعار بشكل عام وانهيار القدرة الشرائية..

لم يكن المغرب استثناءً في هذا الوضع، بل إن تداعيات الجائحة- خاص فترة الحجر الصحي- فضحت طبيعة التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية المبنية أساسا على الريع، دليل ذلك أن نسبة اليد العاملة في القطاع غير المهيكل (عشوائي، ريعي) جاوزت ثلاث أرباع مجموع اليد العاملة النشيطة. وقد كشفت هذه التداعيات، أيضا، انعدامَ الخدمات العمومية التي يمكنها أن تسهم في مواجهة ظروف الجائحة.

لقد اضطر هذا الوضعُ الوبائيُّ المغربَ إلى مزيد من الديون بغرض التموين؛ مع ما في ذلك من مضاعفة حدة التبعية لمصالح الرأسمال العالمي. وحسب التقرير الذي أصدرته "المندوبية السامية للتخطيط" هذه السنة، فإن المعدل العام للمندوبية يصل إلى 92,5٪ من الناتج الداخلي الخام لسنة 2020، هذا الأخير عرف ارتفاعا هذه السنة بنسبة 0,2٪ ومن المتوقع- حسب نفس التقرير- أن يرتفع بنسبة 1,2٪ في سنة 2022 ليصل إلى نسبة 93,9٪. وقد كان لهذا الارتفاع انعكاسات على عجز الميزانية الذي بلغ 6,3٪ من الناتج الداخلي الخام.

وبالنظر إلى مشروع قانون المالية 2022 الذي يتوقع نسبة نمو قد تتجاوز 3٪ يتضح أن هذا التوقع لا يرتكز على أسس صلبة، ذلك أنه خاضع لمتغيرات لا يمكن التحكم فيها، كالتغيرات المناخية وتَحَكُّمِهَا في مردودية القطاع الفلاحي، هذا القطاع الذي يؤثر في قطاعات أخرى؛ وكذلك متغيرات السوق الدولية.

ويتضح من خلال قراءة هذا المشروع أنه يطرح "تطلعات" منها ما يرتبط بورش التغطية الاجتماعية، غير أن هذا الطرح لا يفصح عن مصادر تمويله وأجْرأَته، وهو لا يعدو أن يكون قربانا للرأسمال العالمي متمثلا في توسيع السوق الدولية للشركات العملاقة لإنتاج الأدوية وأذنابها من لوبيات القطاع الخاص للصحة.

وبخصوص السياسة الجبائية، كما هي مطروحة في مشروع هذا القانون، فإنها ليست إلا استمرارا للسياسات الطبقية للمخزن، وذلك من ضرب جيوب الطبقات الشعبية، وتقديم عطايا للرأسمال الريعي، عبر ما يقترحه هذا المشروع من تخفيض لنسبة الضريبة على الشركات ذات الأرباح الكبيرة والاستمرار في تقديم المساعدات والإعفاءات (وعلى رأسها قطاع العقار والاستغلالات الفلاحية الكبرى الموجهة للتصدير..). وحسب تقرير المندوبية السامية للتخطيط، سالف الذكر، يُتوقع ارتفاع المداخيل الجبائية إلى 18،2٪ من الناتج الداخلي الخام في سنة 2022 عوض 17،9٪ في سنة 2021. وفي ظل هذا الوضع الذي يفتقر لرؤية تخص: توسيعَ الوعاء الجبائي، وفرضَ ضريبة تصاعدية، والضريبةَ على الثراء، وهيكلةَ القطاعات العشوائية المرتبطة مباشرة بالريع... تتضح السياسة المالية للمخزن كترجمة لسياساته الطبقية التي يُعبَّر عنها في الإجهاز على القدرة الشرائية للطبقات الشعبية وخوصصة الخدمات العمومية.

ليس مشروع قانون المالية 2022 إلا استمرارا لتثبيت الاضطهاد الذي يستهدف الطبقة العاملة وصغار الفلاحين وباقي الفئات الشعبية. على أن "الانتخابات" المنصرمة ليست إلا تأكيدا لسياسات المخزن الطبقية الخادمة لسيدها الرأسمال العالمي، حيث يتضاعف الإجهاز على المكتسبات الاجتماعية وضرب الحريات العامة..

يشبه مشروع قانون المالية 2022 وصف "الجاحظ" للحية في كتابه "الحيوان"، لما لها من قدرة على تغيير جلدها وإمكانية تجدد ذَنَبِها بعد أن يُقطع. لذا يبدو أن حياة الحية لا تنتهي إلا بقطع رأسها.

حول ميزانية الدولة

على فقير

سنكتفي في هذه المساهمة بإشكاليات تعريف ميزانية الدولة بمكوناتها الثلاثة، ببوصلتها المرجعية، بمراحل اعدادها التقنية و القانونية و أدوات مراقبتها.

1 - التعريف

- التعريف الأكاديمي: ميزانية الدولة بيانٌ ماليٌ تفصيلي سنوي للدولة، أي أنّها وثيقةٌ تُبيّن مقترحات وتقديرات الحكومة للنفقات والإيرادات المالية المتوقعة للعام المقبل، وهي ما يُطلق عليها اسم السنة المالية.

- اغناؤنا للتعريف الأكاديمي: في الواقع، تشكل ميزانية الدولة الترجمة المرقمة لاختيارات وسياسات الدولة، والتي تخدم أساسا مصالح التكتل الطبقي السائد.

يمكن تلخيص التوقعات المالية وما يصاحبها من التوقعات الاقتصادية (نسبة النمو...)، والاجتماعية (التشغيل، التعليم، الصحة...) ... على المدى القصير (السنة المالية)، على المدى القصي-المتوسط (3 سنوات، جديد أتى به القانون التنظيمي 30-113 الذي صدر سنة 2015)، على المدى البعيد (13 سنة، النموذج التنموي الجديد 2022/2035.)

ميزانية الدولة للسنة المقبلة مشروع يقدمه الجهاز التنفيذي (الحكومة بعد تداوله في مجلس الوزراء) للبرلمان في أجل لا يتعدى 20 أكتوبر من السنة الحالية، ثم يصبح قانونا ماليا بعد مصادقة الغرفة الأولى عليه قبل 31 دجنبر من السنة الحالية، لينشر في الجريدة الرسمية.

تنقسم ميزانية الدولة الى ثلاثة فروع:

أ- الميزانية العامة "هي بيان تقديري مفصل بالنفقات والإيرادات غير الواردة بالميزانيات الملحقة أو ميزانية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة أو الحسابات الخصوصية للخزينة، التي يأذن بها البرلمان للحكومة بصرفها وتحصيلها برسم سنة مالية مقبلة تنفيذا للسياسة العامة للدولة." (التعريف الرسمي)

و تبقى هي الأهم، يكثر الحديث، و الصراع حولها.

توقعات 2022: الموارد 360 مليار درهم (بما فيها حوالي 105 مليار من القروض الجديدة)، النفقات حوالي 419 مليار، يقدر الحجز بحوالي 59 مليار درهم

ب - ميزانية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة SEGMA:

"مجموع مصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة غير المتمتعة بالشخصية المعنوية والتي تغطى بموارد ذاتية بعض نفقاتها غير المقتطعة من الاعتمادات المقيدة في الميزانية العامة، ويهدف نشاط هاته المصالح أساسا إلى إنتاج سلع أو تقديم خدمات مقابل دفع ثمن (بلغ عددها 157 سنة 2005)."

يبلغ عدد هذه المصالح اليوم حوالي 204، منها 153 مصلحة اجتماعية (90 صحية أغلبها مستشفيات، 61تعليمية...). مما يعني أن خدماتها لم تبقى مجانية للمواطنين والمواطنات. فهي تقدم خدمات يؤدى عنها.

توقعات سنة 2022: الموارد 2.190.184.000 درهم. النفقات، 2.190.184.000 درهم.

ليس هناك فائض أو عجز.

ت - الحسابات الخصوصية للخزينة:

يقارب عددها 74 حساب، تشمل العديد من الصناديق، العلاقات مع المؤسسات الدولية، التغيير في الصرف بين الدرهم و العملات الأجنبية...

توقعات 2022 : 98.135.857.000 درهم، النفقات 98.086.009.000 درهم. الفائض: 49.848.000 درهم

العجز العام لميزانية الدولة بفروعها الثلاثة حوالي 58 مليار درهم.

2 – المرجعية

- خطابات الملك
- النموذج التنموي الجديد
- القانون التنظيمي لمالية الدولة: 113.30
- **دستور 2011:** الفصل 49. يحدد بموجبه المجلس الوزاري الذي يترأسه الملك التوجهات العامة لمشروع قانون المالية.
- **الفصل 52** : "للملك أن يخاطب الأمة والبرلمان، ويتلى خطابه أمام كلا المجلسين، ولا يمكن أن يكون مضمونه موضوع أي نقاش داخلهما."(بما في ذلك ميزانية الدولة بالطبع).
- القانون التنظيمي 113.30

3 - المناخ العام لإعداد وتحديد محتوى الميزانية

عملية اعداد مشروع الميزانية، يأخذ بعين الاعتبار المناخ العام، و متغيرات المحيط.

وهكذا اعتمدت وزارة الاقتصاد والمالية بالنسبة لسنة 2022التوقعات الأتية:

- المحصول الزراعي: 80 مليون قنطار
- ثمن برميل البترول: 45 دولار (40 دولار سنة 2021)
- غاز بيطان 450 **gaz butane** دولار للطون (الثمن المرجعي)
- النمو 3,2%
- عجز الميزانية رغم القروض: 5,9% (حوالي 58 مليار درهم)

4 - اعداد الميزانية

حدد القانون المنظم للمالية 113.30 عدد مراحل اعداد الميزاني في أربعة: البرمجة، التشاور، التحكيم والاعداد، المصادقة.

- **مرحلة البرمجة :**

- 15 **مارس.** منشور رئيس الحكومة للقطاعات: إعداد مقترحات المتعلقة بالبرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات مدعومة بأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء.

- 15 **ماي.** دراسات المقترحات من طرف اللجن البرمجة: ممثلي وزارة المالية ولجان القطاعات الوزارية.

- 15 **يوليوز.** عرض وزير المالية أمام البرلمان: مستوى تنفيذ الميزانية الحالية + برمجة تكاليف و موارد الدولة لثلاثة سنوات المقبلة + الخطوط العريضة لمشروعة الميزانية للسنة المقبلة.

2 – مرحلة: التشاور: (يولوز)

- التشاور مع البرلمان
- توزيع الرسالة التوجيهية لرئيس الحكومة على ممثلي القطاعات

3 -**مرحلة التحكيم والاعداد:** بين وزارة المالية والقطاعات الوزارية. يمكن لرئيس الحكومة التدخل في حالات عدم الاتفاق...

4 - مرحلة المصادقة:

بداية أكتوبر: مجلس الوزراء (التداول في التوجهات العامة) ، ثم مصادقة مجلس الحكومة على المشروع بعد مجلس الوزراء، وهذه المصادقة تبقى شكلية. فمجلس الوزراء، أي الملك قد حسم الأمور.

في أجل لا يتعدى 20 أكتوبر : إحالة المشروع على مجلس النواب (الدراسة والتصويت خلال 30 يوم)

- إحالة المشروع على الغرفة الثانية (مجلس المستشارين 22 يوم)

- المصادقة النهائية من طرف مجلس النواب (6 أيام)

- يصبح قانونا ماليا في أجل لا يتعدى 31دجنبر و ينشر في الجريدة الرسمية.

تبقى جميع المصادقات شكلية بعد حسم مجلس الوزراء الذي يرأسه الملك.

5 - اللجن البرلمانية:

تتم دراسة مختلف المشاريع، والاقتراحات، والتعديلات على صعيد مجموعة من اللجان.

- أهمها لجنة المالية والتنمية الاقتصادية.

تتم مناقشة كل مادة على حدى مع وزير المالية، وتختم اشغالها بالتصويت على التعديلات المقترحة الواحدة بعد الأخرى وعلى كل مادة مادة، وعلى المشروع برمته.

- اللجان القطاعية، بحضور الأمرين بالصرف.

6 - اليات المراقبة

- المراقبة الإدارية: من الرئيس الى المرؤوس، بمعنى المراقبة داخل كل قطاع...

- **المراقبة القضائية :** المجلس الأعلى للحسابات (ينظر في حسابات المحاسبين فقط (لا تشمل اختصاصاته مراقبة أعمال الحكومة)

- المراقبة البرلمانية على الموازنة «تأتي مشروعيتها انطلاقا من كون السلطة التشريعية تعد(نظريا) رقيبة على السلطة التنفيذية. وتتم هذه العملية اثناء تنفيذ الميزانية من خلال اللجن المالية المنبثقة على المجالس النيابية التي يمكنها أن تستدعي الحكومة للاستماع إليها. كما تتم هذه الرقابة البرلمانية من خلال قانون التصفية أو قطع الحساب السنوي.)". يطبق قانون التصفية في السنة الثانية بعد السنة المالية.

النفقات الجبائية: من الإعفاءات الضريبية الاستثنائية الى الريع الجبائي المستدام

محمد الموساوي

قبل إقرار ميزانية أي سنة مالية، تقدم وزارة المالية مشروع قانون المالية للسنة المعنية وترفقه بعدد من الوثائق المساعدة على مناقشة المشروع من طرف الأجهزة التشريعية. تضم هذه الوثائق، الى جانب مذكرة تقديم (تقع في حوالي 200 صفحة)، أحد عشر تقريرا منفصلا من أهمها: التقرير الاقتصادي والمالي، تقرير حول النفقات الجبائية، تقرير حول المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية، تقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة، تقرير حول الدين العمومي، تقرير حول المقاصة.

وإذا كانت بعض التقارير تحظى بشيء من الاطلاع والدراسة فإن البعض الآخر لا تنال، في أحسن الأحوال، إلا قليلا من الاطلاع ويظل مضمونها مستخفيا عن العموم، ومن بين هذه الفئة:" التقرير حول النفقات الجبائية ".

في البداية، يتناول هذا المقال "النفقات الجبائية" من حيث التعريف والتوزيع المعتمد. بعد هذا المدخل، يتم التطرق للطبيعة الحقيقية للنفقات الجبائية وآثارها الفعلية وما يترتب عن هذا من مهام نضالية واجبة ما دام الأمر يهم جزءا من المالية العمومية.

تعريف النفقات الجبائية

عند إعداد الميزانية السنوية تعتمد الدولة الاستثناءات الضريبية كإحدى الآليات التي توظفها من أجل تخفيف العبء الضريبي على بعض الفئات من الملزمين أو الأنشطة الاقتصادية، مما يتيح للدولة إمكانية تحقيق أهدافها الاستراتيجية في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها؛ ويمكن اعتبارها إعفاءات ضريبية مؤقتة تأخذ أشكالا تتنوع بين تخفيض معدلات الضرائب والإعفاء التام. نظرا لما تحدثه هذه الاستثناءات الضريبية من نقص مهم في ميزانية الدولة فإن انعكاساتها تكون مماثلة للآثار التي تخلفها النفقات العمومية؛ لذا سميت بالنفقات الجبائية.

توزيع النفقات الجبائية وفقا لمختلف قوانين المالية

من المهم تقييم ودراسة التدابير الاستثنائية التي يتم احداثها وفق كل قانون للمالية بغرض تقييم تطور النفقات الجبائية بتطور قانون المالية من سنة الى أخرى. سوف يتم الاستعراض التركيبي لتوزيع النفقات الجبائية باعتماد التبويب الذي دأبت وزارة الاقتصاد والمالية على نهجه منذ 2005، وذلك من حيث العدد ومن حيث التكلفة كما يوضحه الجدول أدناه.

توزيع النفقات الجبائية لسنتي 2020 و2021 وفقا لمختلف قوانين المالية – بملايين الدرهم

السنة	تقييم 2020		تقييم 2021	
	عدد التدابير	المبلغ	عدد التدابير	المبلغ
مجموع النفقات الجبائية	302	27827	306	29501
النفقات الجبائية السابقة لقانون المالية لسنة 2016	261	25940	253	24762
النفقات الجبائية المرتبطة بقانون المالية لسنة 2016	4	330	4	328
النفقات الجبائية المرتبطة بقانون المالية لسنة 2017	12	70	10	123
النفقات الجبائية المرتبطة بقانون المالية لسنة 2018	5	2	5	2
النفقات الجبائية المرتبطة بقانون المالية لسنة 2019	7	142	7	177
النفقات الجبائية المرتبطة بقانون المالية لسنة 2020 وقانون المالية المعدل لسنة 2020	13	1343	21	4101
النفقات الجبائية المرتبطة بقانون المالية لسنة 2021	-	-	9	9

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية. قانون المالية لسنة 2022 -تقرير حول النفقات الجبائية

بناء على البيانات أعلاه، يتضح اعتماد 82 بالمئة من التدابير الاستثنائية قبل 2016 بتكلفة تمثل أكثر من 84 بالمئة من المجموع. وهذا يعبر جليا على أن الاستثناءات الجبائية المعنية صارت مستديمة (متوارثة) بدل أن تكون مؤقتة، وبهذا تحول الاستثنائي إلى قاعدة والمؤقت الى دائم.

مع الاشارة الى أن النفقات الجبائية التي أقرتها قوانين المالية بعد سنة 2016 أصبحت أقل أهمية، سواء من حيث العدد أو من حيث التكلفة. وهذ باستثناء سنة 2020 التي عرفت ارتفاعا ملحوظا نظرا للتدابير الانتقالية المتعلقة بالنشاطات العقارية وتدابير الإصلاح الجبائي المرتبط بالضريبة على الشركات؛ بمعنى أن الإصلاح الضريبي المذكور فاقم من النفقات الجبائية.

معطيات إضافية

يفيد التقرير السابق أن الإعفاءات الكلية عن سنة 2020 تمثل 63 بالمئة من مجموع التدابير التي تم تقييمها وتشكل 57 بالمئة من مجل المبالغ المنوحة، تضاف لها 18 بالمئة تهم التخفيضات بقيمة 30 بالمئة من مجمل النفقات.

وبالنسبة لطبيعة المستفيدين، تستحوذ المقاولات على 50 بالمئة من البالغ تعود أساسا الى المصدرين والفلاحين والمنعشين العقاريين. بينما لا تحظى الأسر من المأجورين وغيرهم إلا بنسبة 50 بالمئة من المبالغ المنوحة. ويجب تسجيل أن المرافق العمومية لا تستفيد إلا من حصة لا تتعدى 4 بالمئة.

طبيعة وآثار النفقات الجبائية

عرف نظام الجبايات عدة تطورات منذ الاستقلال كان أهمها الاصلاح الجبائي لسنة 1984 الذي أعتمد بإمر من صندوق النقد الدولي عند الشروع في تطبيق برنامج التقويم الهيكلي بالمغرب الذي أدى الى تمتيع المقاولات الخاصة الكبيرة بالإعفاءات الجبائية على حساب تصفية القطاع العام وتقليص الخدمات الاجتماعية وتجميد الأجور.

ولزم الانتظار أكثر من ثلاثة عقود حتى يتم منتصف سنة 2021 سن قانون إطار رقم 69.16 المتعلق بالإصلاح الجبائي (ظهير 1.21.86 ذو الحجة 1442 / 26 يوليوز 2021) لغرض معالجة الاختلالات العديدة التي استشرت طويلا حتى صارت الجهات الحكومية والهيئات الاستشارية الرسمية تعترف جميعها بالطبيعة الريعية للاستثناءات الجبائية وضآلة أي أثر إيجابي لها كان اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا ....(أنظر بهذا الخصوص الفقرات ذات الصلة من وثيقة تقرير حول النموذج الجديد للتنمية، و تصريح و زير المالية السابق عند تقديمه لمشروع قانون المالية 2022 أمام اللجنة المصة في صيف 2021)

ينص قانون إطار رقم 69.16 في مادة8 " من أجل ترشيد التحفيزات الجبائية لا تمنح الامتيازات الجبائية إلا بصفة استثنائية و وفق شروط و معايير يحددها القانون. ويتعين أن يخضع كل تحفيز جبائي لدراسة مسبقة من طرف الحكومة. كما يتعين إنجاز تقييم دوري للآثار الاقتصادية والاجتماعية للتحفيزات الجبائية الممنوحة و ذلك بهدف الاحتفاظ بها أو مراجعتها أو حذفها حسب الحالة"

تعتبر هذه الفقرة لوحدها اعترافا بينا من طرف الدولة بمسؤوليتها الجسيمة في الإضرار بأمانة حفظ المال العمومي وضمان نجاعة استعماله من أجل المصلحة العامة، و ليس بتدبيره بدون إطار مرجعي ضابط يحظى بلقوة القانونية الكاملة.

خلاصة

يستفاد مما سبق أن النفقات الجبائية كانت تدبر بدون أسس قانونية ضابطة. وليس عجبا أن تحولت الى ريع سخي مستديم يطرح عدة تساؤلات حول نشأته وحول المستفيدين منه والقطاعات المستهدفة على مر السنين.

هناك الآن حاجة ملحة لا فتحاص مجموع التحفيزات الممنوحة على الأقل منذ سنة 1984 تاريخ إجراء آخر اصلاح جبائي بالمغرب. أصلا لم يكن هناك تعريف دقيق للنفقة الجبائية وجاءت التدابير المعتمدة باستمرار نتيجة توافق خارج الإطارات التشريعية، لأن تدبير النفقات الجبائية يتم بمعزل عن الميزانية العامة.

عندما يتم النظر في مشاريع قوانين المالية، يتم تقديم تدابير الإعفاء الضريبي الجديدة المقترحة إلى البرلمان للحصول على إذن دون أن تكون مدعومة بتحليلات قوية وتوقعات كمية موثوقة بما فيه الكفاية. وبالتالي يمكن أن يؤدي عدم وجود إطار يحدد الأهداف السنوية ومتعددة السنوات التي تسعى إليها النفقات الضريبية المصرح بها إلى عدم الاتساق والترابط بين التدابير المالية والمتعلقة بالميزانية. ومن حيث الرقابة والتتبع، تتميز النفقات الضريبية بغياب نظام يتطلب، على وجه الخصوص، تحديد الأهداف السنوية، وتكلفة التدابير الجديدة وتنظيم تقييم تأثيرها. وهذا من شأنه أن يطرح مشكلة الشفافية والرقابة.

وهذا بالضبط ما أدى الى تحول النفقات الجبائية الى ريع مدرار يستوجب مساءلة الدولة وتدقيق الحسابات حتى تسترجع المبالغ التي يتبين عدم مساهمتها في أي نفع عام.

قراءة في مشروع الميزانية العامة لسنة 2022

ع.التجيتي

تخص ميزانية الدولة بمكوناتها الثلاثة سنة واحدة، يتم نعتها بالسنة المالية، تعتمد الموارد والنفقات الخاصة على المدى القصير، فرغم أنها ظرفية، فهي تندرج بشكل عام في الاختيارات الطبقية الاستراتيجية المتعلقة بمدة أطول: النموذج التنموي الجديد كمثال الذي يهم مدة 13 سنة.

تترجم رقميا بنيتها و طبيعتها قرارات واختيارات التكتل الطبقي السائد عامة والفئة القوية داخله خاصة.

هل يستجيب مشروع ميزانية 2022 لمتطلبات الظرفية؟ كورونا، الجفاف، الفقر، البطالة...

مقارنة بين مشروعي ميزانية 2022 و2021
ارقام مقربة (chiffres arrondis)

النفقات	2021		2022	
	ملايين الدرهم	%	ملايين الدرهم	%
التسيير	225 576	59,3	241319	58
نفقات الاستثمار	77 202	20,3	87402	21
نفقات الدين العمومي	77 664	20,4	90100	21
مجموع النفقات	380 442	100	**418821**	100

الموارد	2021		2022	
	ملايين الدرهم	%	ملايين الدرهم	%
المداخيل الضريبية	201.866	4,59	230.669	4,64
		24		
الضرائب المباشرة	80712	28	97824	27
الضرائب غير المباشرة	95604	3	105898	30
الرسوم الجمركية	10679	4,4	11 832	3,3
رسوم التسجيل و التمبر	14871		15 115	4
المداخيل غير الضريبية	29.000	6,8	24.000	4,6
حصيلة تفويت مساهمة الدولة	4 000	1,2	5 000	1,4
مداخيل خاصة بالدولة (الاحتكار، مداخيل أملاك، المساهمات...)	25 000	7,4	19000	5
القروض	107.200	32	000105	29,3
مجموع الموارد	338 066	100	359669	100

ملاحظات:

- رصيد الميزانية العامة (بالمليون درهم) : -418821 =359669 59152- مليون حوالي عجز 59 مليار درهم.

- بالنسبة لميزانية الدولة بفروعها الثلاثة –الميزانية العامة، مرافق الدولة المسيرة بصفة مستقلة، الحسابات الخصوصية للخزينة، سنجد الرصيد الإجمالي يساوي:

+59152- 0+50 مليون = حوالي - 59مليار درهم حسب مشروع الميزانية. بمعنى ، رغم القروض الباهظة، فان العجز(حوالي59 مليار درهم) يبقى مرتفعا.

- مداخيل الخوصصة،10 مليار: 5 للميزانية العامة، 5 لصندوق الحسن الثاني.

أ – الميزانية العامة 2022)

- ا المداخيل العادية (أرقام تقريبية): 255 مليار درهم منها 231 مليار من الضرائب(90 في المائة)، و الغير الضريبية:24 مليار درهم (10 في المائة)
- النفقات العادية: 270مليار
- - الرصيد العادي (العجز): 270-255= 15- مليار
- نفقات الاستثمار: 87 مليار
- رصيد الميزانية العامة خارج القروض (التسديد والجديد): +87 15 = 102 مليار (العجز) (حوالي103)

ب – مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة:

- الموارد: 2 مليار
- النفقات: 2 مليار
- الرصيد: 0

ت – الحسابات الخصوصية للخزينة

- الموارد 98 مليار
- النفقات اقل بقليل من 98 مليار
- الرصيد (الفائض): حوالي50 مليون درهم

ث – رصيد ميزانية الدولة (دون احتساب القروض من الجانبين): 103 مليار 0+ 50+ مليون= حولي 103 مليار درهم

ج- الحاجيات المتبقية لتمويل ميزانية الدولة: +103 61 مليار (تسديد /استهلاك القروض) 105- مليار (القروض الجديدة) = حوالي 59 مليار درهم (عجز)

إمكانيات الزيادة في الموارد وتقليص النفقات

تتكون موارد الميزانية العمة للدولة العادية من عنصرين: الضرائب (حوالي 90 في المائة سنة 2022)، و موارد غير ضريبية (حوالي 10 في المائة سنة 2022).

تتكون نفقات الدولة من نفقات التسيير (الأجور، المعدات، الصيانة...)، حوالي 58 في المائة من مجموع نفقات الميزانية العامة(سنة 2022)، 21 في المائة للاستثمار و 21 في المائة كنفقات الدين العمومي.

حسب المعطيات الرقمية، نجد أن العجز يبلغ حوالي 164 مليار درهم، مما أدى الدولة الة برمجة قرض بقيمة تتجاوز 105 مليار، و رغم ذلك فهناك عجز ضخم بحوالي 59 مليار درهم.

تتشكل الموارد غير الضريبية أساسا من حصيلة مؤسسات الاحتكار و الاستغلالات و المساهمات المالية للدولة، و مداخل الخوصصة (5 مليار درهم خلال سنة 2022) حوالي 6،4 في المئة من الموارد .

فزيادة على أن القروض تزيد من تعميق التبعية للمؤسسات المالية الدولية و الارتباط أكثر بالامبريالية، فان سقف نسبة المديونية (مقارنة مع الناتج الداخلي الخام) محدود، النسبة التي تقارب في المغرب 100% في المغرب.

فالدولة المغربية تتج نحو الحقيقة التالية: تغطية نفقاتها بالضرائب، و هذا ما سيترتب عنه صراعات اجتماعية ممكن أن يعجل برحيل النظام,

الحل الاستراتيجي، هو الحل الاشتراكي، حيث يتم تأميم القطاع الاقتصادي يتكلف المنتجون بتسيير الوحدات ....

فهل يمك تقليص العجز بين النفقات و الواردات في الواقع الطبقي الراهن؟

رغم محدوديتها، و رغم أنها تبقى حلولا ترقيعية، و رغم استحالة تطبيقها من طرق الدولة المخزنية، يمكن إعطاء بعض الأمثلة لرفع من موارد الدولة من جهة (بدون المساس بالقوت اليومي للجماهير الكادحة)، و خفض نفقات الدولة الغير الضرورة.

1 – بعض الإجراءات للزيادة في مداخل الدولة:

- فرض الضريبة على ملاكي الأراضي الكبار
- سن ضريبة تصاعدية على الثروة
- محاربة ظاهرة التملص من أداء الضرائب
- سن ضريبة عالية على السكن الثانوي (سكن العطل والحفلات الخاصة و السهرات الجنسية...)

- الرجوع إلى نسبة 30% الخاصة بالضريبة على القيمة المضافة المتعلقة بشراء الكماليات

- الزيادة في الضرائب المتعلقة بالسكن الراقي

- الزيادة في الرسوم الجمركية المتعلقة بالواردات الغير

يتبع ص 13

ازمة النظام الرأسمالي واستمرار مسلسل تفقير الطبقات الشعبية

بوتبغى الحسين

التطرق لموضوع التفقير يستدعي بداية توضيح المفهوم. فالتفقير (paupérisation) وتفقير الطبقة العاملة بالتحديد، هي من الأفكار الأساسية التي قام كتاب ماركس "رأس المال" بتحليلها وتوضيحها بشكل ضافي. وانه من الأفضل اعتماد هذا الكتاب كمرجع لتفادي اي لبس وكل فهم مغلوط لهذا المفهوم حاولت أقلام بورجوازية ورجعية نشره والترويج له•

ان وضعية الطبقة العاملة في ظل النظام الرأسمالي تحددها طبيعة هذا النظام نفسه، طبيعة حولت حرية العامل الى مجرد حرية شكلية وغطاء لعبودية حقيقية. فالعامل لا يملك وسائل الإنتاج لذلك تحول الى مجرد عبد مأجور بقي رهن اشارة الرأسمالي الذي لا يعترف له بوجود الا عندما ينتج فائض القيمة، أي عندما يفقد انسانيته ويتحول الى موضوع للاستغلال. على هذا النحو يبدو نظام العمل المأجور نظام عبودية حقيقية، نظام يقسو ويشتد كلما تطورت القوى الاجتماعية للإنتاج، بغض النظر عن قيمة الاجر، اكانت عالية او منخفضة، التي يتقاضها الاجير. فالبؤس الذي تعيش فيه الطبقة العاملة في ظل النظام الرأسمالي ناتج عن عدم امتلاكها لوسائل الإنتاج وهذا هو السبب في تدهور احوالها المعيشية، ولن تستطيع هذه الطبقة ان تضع حدا لمسلسل تفقيرها الا بتقويض أسس النظام الرأسمالي اعتمادا على ديكتاتورية البروليتاريا، النظرية التي كثيرا ما حاولت البورجوازية ومنظريها تشويهها كما عملوا في نفس الوقت على للترويج لتأويل مغلوط لنظرية الماركسية للتفقير في إطار النظام الرأسمالي•

في كتابه "رأس المال" ذكر ماركس بالأسس التي يرتكز عليها نظام الأجرة فبين ان هذه الاخيرة لن يكون لها وجود الا بمراعاة لمصلحة البورجوازية. فلا يمكن ان تكون عالية لان ذلك يؤثر في ارباح الرأسماليين، كما لا يمكن ان تكون منخفضة الى اقصى الحدود لأن في ذلك تهديد لاستمرار الطبقة العاملة وإعادة انتاجها. ان الاجرة لا يمكن ان تكون الا في الحدود التي تحافظ على أسس النظام الرأسمالي وتضمن استمراره، وهي لن توجد الا في إطار عملية الإنتاج التي تعرف تطورات وتحولات كيفية تسمح بها الاكتشافات العلمية التي تساهم في تطوير قدرة الإنتاج•

التقدم التكنولوجي يوفر إمكانيات هائلة لتطوير الإنتاج وفي نفس الوقت يؤدي الى الاستغناء عن توظيف جزء من الطبقة العاملة والى احالتها على العطالة فيتسبب جراء ذلك في ميل معدل الربح نحو الانخفاض. ومن هذه الزاوية يمكن النظر الى مسلسل التفقير على انه صنفين: قد يكون نسبيا عندما تتمكن الطبقة العاملة من الحصول على اجر هو القسط الضئيل جدا مما تنتجه من الأرباح، بينما يستحوذ رب المعمل، مالك وسائل الإنتاج على الباقي. كما يتحول التفقير الى تفقير مطلق عندما تستغني البطرونا على قسم من اليد العاملة ويتم الحاقها بصفوف العاطلين عن العمل. وجيش العاطلين هذا هو ظاهرة لصيقة بنمط الإنتاج الرأسمالي توظف كسلاح في وجه الطبقة العاملة، أي كوسيلة لضغط كتلة الأجور وتقليصها. والأجور بدورها صنفين، الأجرة الاسمية (salaire nominal) المتمثلة في القدر المالي الذي يتقاضاه العامل عما بدله من جهد، والأجرة الغير المباشرة (salaire indirect) التي تتشكل من كل اشكال الدعم والتعويضات المختلفة التي تقدم للعمال والطبقات الشعبية عموما بما في ذلك الخدمات الطبية ودعم السكن والتقاعد والتعليم "المجاني" للأولاد وغيره. وعندما يتأزم الاقتصاد الرأسمالي كما هو عليه الوضع حاليا يتم الهجوم على هذه المكتسبات وذلك بتجميد الأجور (الاسمية) بل تخفيضها إثر الغلاء والتضخم المالي، وكذلك المس بالأجور الغير المباشرة جراء الإجهاز على الخدمات العمومية وتخريب المرفق العمومي تطبيقا للسياسات النيوليبرالية المتوحشة.

بخصوص الازمة الاقتصادية للنظام الرأسمالي والكيفية التي تذكي بها مسلسل تفقير الطبقات الشعبية، وعلى رأسها البروليتاريا، قامت المؤرخة والمناضلة الماركسية-اللينينية آني لاكروى-ريز (Lacroix-Riz Annie) مؤخرا (27/09/2021) بإعداد فيديو بعنوان "استراتيجية الصدمة بفرنسا" (Stratégie du choc en France) وضعته بموقع اليوتيوب. في عملها هذا قاربت ازمة النظام الرأسمالي وانعكاساتها على الطبقة العاملة بفرنسا، ولتوضيح فكرتها اعتمدت المقارنة فيما بين الازمة الاقتصادية العالمية لسنوات الثلاثينيات من القرن الماضي والازمة المركبة التي يمر بها النظام الرأسمالي المعولم حاليا•

وترى المؤرخة ان مفهوم "استراتيجية الصدمة" الذي صاغته الكندية نعومي كلاين (Naomi Klein) واختارته كعنوان لكتاب لها يتحدث عن واقع الشيلي في عهد "بنوشي"، ينطبق على واقع المجتمع الفرنسي في القرن 2021. ولتوضيح فكرة "استراتيجية الصدمة" هذه اعتمدت المناضلة على وقائع وأمثلة حية ومعبرة، منها تجميد الأجور بالقطاع العام والخاص، بحيث ان الرقم الاستدلالي الذي على أساسه يتم احتساب أجور الموظفين التابعين للقطاع العام بفرنسا لم يعرف أي تغير منذ 2009. تستشهد كذلك بالتصاعد المهول للهشاشة من بطالة وطالبي الشغل ولعدد الفقراء، حيث يعيش الان بهذه الدولة التي تعد من بين الدول الصناعية الكبرى زهاء 15 مليون فقير. ومع الازمة الصحية التي تسبب فيها فيروس كورنا المستجد تعرى الواقع البئيس للمستشفى العمومي، لا بسبب الفيروس، بل نتيجة سياسات نيوليبرالية انتهجتها الحكومات اليمينية واليسارية المتعاقبة وكانت وراء حذف زهاء 100 000 سرير بالمستشفيات ما ترتب عنه الاستغناء عن 450 000 إطار طبي ما بين طبيب وممرض•

تقر المناضلة Annie Lacroix-Riz ان الازمة التي يعاني منها الاقتصاد الفرنسي منذ الثمانينات من القرن الماضي حتى اليوم هي شبيهة الى حد ما بأزمة 1873 التي تسببت في الحرب العالمية الأولى، كما تشبه في جوانب منها ازمة 1929، ذلك لأنه في كلتا الحالتين نتجت الازمة عن التضخم، وفي المرحلتين كذلك عنا النظام الرأسمالي من تفاقم المديونية وعجز عن إيجاد مخرج. في هكذا وضع اقدمت البورجوازية الفرنسية، كما هو الحال في باقي دول العالم، على شن حرب ضروس على الأجور واكتفت المنظمات النقابية المتخاذلة بالعمل على الحفاظ على وجودها وتبني مواقف دفاعية لم تسعفها من تفادي عواقب الازمة. فمنذ 1981 حتى الان استطاعت البورجوازية ان تستولي على 10 من الدخل المحلي الإجمالي، لكن رغم الحرب المفتوحة على الأجور لم تستطع توقيف استمرار ميل معدل الربح نحو الانخفاض ما حال دون مراكمة المزيد من الأرباح، وقد زاد هذا الوضع تعقيدا جراء المنافسة الصينية القوية. كل هذا اجج حرب الرأسماليين على الاجور ودفع بهم للإجهاز على العديد من الحقوق والمكاسب الاجتماعية. ومثل هذا الوضع هو الذي صنفته الباحثة الكندية "باستراتيجية الصدمة"، ذلك لان استهداف تكسير أجور شعب بأكمله والمساس بحقوقه ومكتسباته لم ولن يتم الا بتوظيف اقوى الأسلحة وأشدها فتكا•

لقد دخلت المجتمعات في مرحلة شديدة الصعوبة ولكي تتقبلها الطبقة العاملة وكل الفئات الشعبية لا يجب ان تفهم هذه الفئات ما وقع بل يجب صدها عن ذلك بتوظيف القمع وكل اشكال الترهيب. لقد تم الاجهاز على العديد من المكاسب الشعبية بدريعة القيام بالإصلاحات في حين ان الهدف الحقيقي هو الهجوم على الأجور بشتى أنواع الضرائب وبالغلاء والتجميد، كما أصبحت العديد من مكتسبات فترة الرفاه في خبر كان. وحتى يتم اعداد الناس للقبول بتقاعد زهيد يتم تدريبهم على "العيش بالكفاف" اي بأقل الأجور. ففي السنوات الأخيرة فقد ملايين الاجراء الكثير من قدرتهم الشرائية بسبب التضخم والغلاء الفاحش، وكان المتقاعدون هم أكبر المتضررين، في نفس الوقت راكمت حفنة من الرأسماليين الأموال الطائلة، وتتحاشى وسائل الاعلام التطرق لهذه المشاكل بالرغم من ان الكل على علم بكارثية الأوضاع المعاشية للطبقات الشعبية•

في هكذا وضع يحاول كل واحد ان يحمل ثقل النفقات المتزايدة باستمرار للأخرين، أي للضعفاء، وأكثر الناس ضعفا هم العمال، هم الطبقة العاملة التي تكسب قوتها اليومي بمجهودها العضلي. لذلك فالعمال هم أكثر الطبقات الاجتماعية معاناة ومن الضروري مساعدتهم من طرف المناضلين وكل مناهض لهذا الوضع، على تنظيم أنفسهم وتوجيه نضالاتهم بهدف العمل على تغيير واقع الظلم والبؤس الذي يعيشون فيه. فالمجتمع الرأسمالي مجتمع مبني على الاستغلال والحرمان، وكلما تطور وتقدم ازداد معه حرمان العمال واستمر تفقيرهم وتعمق•

دور الاستقلال المادي للمرأة في تحقيق حريتها

كريمة آتبير

تعد المرأة أساس كل المجتمعات فهي الأم والزوجة والأخت وتقوم بعدة أدوار تفوق في بعض الأحيان طاقتها الجسمانية ففي المنزل مثلا تجدها هي الطبيبة وطباخة ومساعدة اجتماعية ومقدمة لدروس الدعم.

لكن أحيانا نجدها مضطهدة ومغلوبة على أمرها وتحت سلطة أحدهم في بعض المجتمعات سواء كان هذا أبا أو أخ أو زوج وهذا راجع الى بنية المجتمع التي تعتبر أن المرأة مهما وصلت من علم ومكانة دائما تحتاج الى رجل بجانبها خاصة في البلدان النامية، غير أن هذا الامر بدأ يندثر في بعض المجتمعات ولا يزال في مجتمعات أخرى وبشكل ملفت.

بالعودة الى مجتمعنا المغربي بصفة عامة والمجتمع القروي منه بصفة خاصة نجد أن حرية المرأة واستقلالية قراراتها تختلف ما بين القرى والمدن وتتحكم فيها عدة عوامل منها المستوى المادي والثقافي للعائلة. فالفتاة التي تنتمي الى عائلة ميسورة الحال أو هي نفسها تتوفر على مدخول مادي تكون أكثر تمتعا بحريتها وكل واحدة وكيف تنظر الى الحرية من موقعها، أما في الوسط القروي الذي تسوده عوامل مختلفة تتعلق بثقافة وبالأعراف والتقاليد التي يجب على المرأة أن تنضبط لها حتى وان كانت ذات مكان علمية وثقافية مهم تبقى عليها أن تنضبط لما هو مجتمعي محض، خصوصا إذا كانت هذه الأخيرة لا تمارس أي نشاط اقتصادي مذر لدخل حيث لا شواهدها الجامعية والأكاديمية ولا دبلوماتها ودراساتها العليا تشفع لها لأخذ حريتها كاملة، وعلى هذا الأساس نلاحظ خلال السنوات الأخيرة اسرار المرأة خصوص التي لم تسعفها الظروف لإتمام دراستها تجدها مصرة على العودة لصفوف الدراسة والحصول على شهادة تمكنها من إيجاد عمل قار تساعد بها نفسها ومن هن من لديها حياة أسرية ـ زوج وأبناء. لكن لا تعتبرهم أساسا للاستقرار، فالاستقرار بنسبة لها يكون عبر الاستقلال المادي وعدم الخضوع لسلطة الرجل باعتباره المعيل لها، أما من لم تتمكن من الرجوع الى صفوف الدراسة لسبب ما نجدها تدخل في مشاريع تنموية رغم بساطتها الا أنها تذر عليها مدخول مادي يكفي حاجياتها وذلك في الانخراط في تعاونيات للصناعات التقليدية او تعاونيات للطبخ أو نوادي نسوية لتعلم الصناعات اليدوية أو تعتمد على نفسها بعيدا عن هذه المؤسسات فتقوم بالاشتغال من منزلها في نفس السياق أي الطبخ او الصناعات اليدوية للقيام ببيعها والحصول على ربح مادي وهذا الربح المادي لا يكون عادة خاص بالمرأة فقط بل بأسرتها حيث نجدها تعيل أسرة بكاملها خاصة اذا كان الزوج أو الاب عاطلا فتتحمل نفقات الاسرة ومتطلباتها اليومية، هذا بالنسبة لربات البيوت التي لم يسعفهن الزمان من إتمام دراستهن أما بالنسبة للواتي أتممن دراستهن فالبحث عن الاستقرار المادي يعتبر من الضروريات بعد الحصول على الشهادة فالمجتمع ينظر إليهن وكأنهن عالة عليه وليس على الاسرة فقط فهن لا يستطعن الانخراط في عمل لا يناسب قدراتهن العلمية لأسباب تتعلق بعدم درايتهن به وليس تعالي عليه، فالمجتمع ينظر اليها بأنها عانس من ناحية أنها لم تستطع الزواج بعد حيث تجدها تسمع من الجيران والاهل جملة معهودة (واش مزال مجابش الله) هذه الجملة لها معنيين حسب المستوى الثقافي وطارح السؤال فهناك من يقصد بها ـ الزواج ـ وهناك من يقصد بها ـ الوظيفة ـ غير أن الاحتمال الأول هو السائد أي يعتبر أن الزواج هو استقرار للفتاة بمعنى ستجد من يعيلها بعدما كانت تعيلها أسرتها مرحلة الانتقال من سلطة الاسرة الى سلطة الزوج لكن هل فعلا الزواج سيحقق لها استقرارا نفسيا وحرية؟ لا أظن فهناك مثل سائد يقول "من يملك هو من يحكم"، أي أن لا سلط لها ولا حرية بما أنها ليست منتجة فعليها أن تخضع لسلطة من يعيل.

إذا الوظيفة أو الاستقلالية المادية هي الأمان الحقيقي للمرأة، ففي الموضوع الذي يشغل الشارع المغربي هذه الأيام وهو اقصاء المجازين ما فوق الثلاثين من اجتياز مباراة التعليم نجد أن نسبة الإناث اللواتي يشاركن في الاحتجاجات على القرار في الشارع مرتفعة جدا ويلتزمن بالحضور والمشاركة وكلهن حرقة وغصة لحرمانهن من حقهن الدستوري في التشغيل ومنهن من لديها استقرار أسري لكن إصرارها على الوظيفة أهم من ذلك الاستقرار والوظيفة تعتبر أكثر استقرارا، لكن لدولة والحكومة رأي أخره

فسواء كانت المرأة تنتمي الى الفئة المثقفة والحاصلة على شواهد عليا أو ربت بيت ولم تلج صفوف الدراسة جلهن يجمعن على فكرة واحدة وهي أن تحقيق السلام النفسي والفكري والتمتع بالحرية الشخصية يتحقق عن طريق الحصول على الاستقلالية المادية وعدم الارتباط بأحد كيف ما كانت صفته والثورة على الأعراف والتقاليد التي تحد من حرية المرأة وسلب حقوقها لا يمكن أن تنطلق من امرأة ليست لديها القدرة حتى على الاعتماد على نفسها ماديا كان أو معنويا تقول الكاتبة والناشطة النسوية نوال السعداوي " يفقد الانسان كرامته حين يعجز عن الانفاق على نفسه" وهذا القول ينطبق على الفتيات أكثر منه على الذكور حتى أن بعض الاسر تربط فعل بناتهن ما يحلو لهن بقدرتهن على الاستقلال المادي وهذا الربط يندرج طبعا ضمن الحرية السلبية.

فلكن هذه الاستقلالية المادية للمرأة لم تمنحها حريتها بالشكل كافي ولم تغير نظرة المجتمع لها فهذا الاستقلال المادي حقق لها الاكتفاء الذاتي فقط ،لأن مفهوم الاستقلال المادي الذي حققته المرأة بخروجها للعمل له مقومات لا يمكن للمرأة أن تصل اليه من خلال راتب شهري محدد فالأمر يختلف بين هل هذه المرأة مسؤولة عن نفسها أم معيلة لغيرها وبتالي هل عملها عاملا ماديا مساعدا أم عامل مادي أساسي وعلى هذا الأساس تتدخل عدة ظروف للحد من الوصول الى هذا الاستقلال المادي أصلا، والمردود الذي تحصل عليه المرأة يحدد مدى استقلاليتها المادية ويلعب دورا أساسيا في اتساع مجال حريتها أو قصره. وبتالي فلا علاقة بين استقلالية المرأة المادية وحريتها، عليها ان تعي ذاتها ومسؤوليتها وتعلم أن حريتها على قدر ما تحققه من طموحاتها وعلى قدر اسهامها في بناء المجتمع وادراكها دورها الفعال فيه. ولا يمكن أن ننفي أن الاستقلالية تمنحها شيئا من حريتها حيث يكفي شعورها الداخلي بعدم احتياجها للأخرين وهذا يؤهلها لأن تكون مستقلة في جوانب أخرى في حياتها الاجتماعية والفكرية والثقافية فالتحرر الاقتصادي مهم جدا لتطورها ويمنحها احترام الذات والثقة في النفس فهذا الجانب يشكل نافذة مهمة جدا وان كانت حرية المرأة لا تزال محدودة كونها ترتبط بالمجتمع فمازال الرجل في مجتمعنا يتحكم ويفرض أراءه على المرأة.

رغم خروج المرأة للعمل وثورتها في بعض المجتمعات على النمط التقليدي لتلك المجتمعات إلا أنها لم تحصل على حريتها بشكل المطلوب ربما حصلت على الاكتفاء الذاتي وتحقيق كيانها كإنسانة وخفت عنها الضغوط الاسرية والمجتمعية نسبيا كونها مستقلة ماديا الا أنها مطلوب منها أن تتنازل عن أراءها لتتكيف مع محيطها وتتحلى بالمجاملة المبالغ فيها حتى لا يقال عنها مستبدة ومتسلطة بأفكارها لأنها تشارك في المصاريف الاسرية.

الحراك الشبيبي بالمغرب:
شعب يقاوم ونظام يقمع ويناور

مصطفى الخياطي

المعطلون والطلبة والتلاميذ يعيدون للشارع وهجه الواعد.

خلال الأسابيع الماضية، اندلعت بالمغرب هبة احتجاجية شعبية شبابية رافضة لمختلف القرارات "الحكومية" المخزنية الطبقية. فبموازاة استمرار وتنامي احتجاجات الطبقة العاملة على أرضية مطالب ذات الصلة بالحقوق الشغلية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تنظم في الغالب أمام الوحدات الإنتاجية - صناعية و فلاحية- وأمام أبواب بعض الإدارات ومقرات الجماعات الترابية، انضاف زخم نضالي آخر تجسّد في خروج الشباب المغربي إلى شوارع مختلف المدن للتعبير عن رفضهم واستيائهم لقرار فرض جواز التلقيح كشرط لولوج إدارات بعض المصالح و المؤسسات التعليمية والجامعية. وفي الحقيقة فهذا القرار الذي وصفه الكل بالارتجالي وغير ذي أساس منطقي أو علمي ،كان بمثابة النقطة التي أفاضت كأس غضب الجماهير الشعبية والشباب منهم خصوصا. فالقرار سبقه مسلسل زيادات في المواد الاستهلاكية الأساسية واتخذته الطبقة الحاكمة في غفلة من الشعب المغربي الذي كان منشغلا بالدخول المدرسي و أخبار "الانتخابات" و التطور الوبائي. القرار كان تعبيرا من الحكومة عن ولائها التام لأطماع البرجوازية الاحتكارية الماسكة بمفاصل الدولة سياسيا واقتصاديا وتشريعيا. الشعارات التي رفعت إبانها لم تقتصر على مطلب إلغاء جواز التلقيح، بل شملت التنديد بالسياسات التصفوية والتقشفية التفقيرية في حق القدرة الشرائية للمغاربة وحقهم في العيش الكريم. وهو الشيء الذي برهن عن قدرات هائلة لدى الشباب وطلائعه التي التقطت الإشارة بأن انتخابات 8 شتنبر لم تكن إلا عملية بهلوانية لتنصيب موظفين/خدام الرأسمال و البرجوازية، و أن ما أفرزته من "مؤسسات" تشريعية أو جماعية أو حكومية، ما هو إلا تمثيلية مزيفة جيء بها للإجهاز على حقوق ومكتسبات الجماهير الشعبية ،ويرهن مصير ومستقبل الشباب لأجندات وأطماع النيوليبرالية والنيوكونيالية والدوائر المالية الامبريالية. الدولة المخزنية طبعا واجهت كل هذه الاحتجاجات بالقمع الشرس والاعتقالات ثم اللجوء للمناورة من قبيل اتخاذ قرارات تخفيفية بخصوص الإجراءات الوقائية من كورونا في ظل طبعا استمرار قانون الطوارئ المشؤوم.

ولم يلبث الشارع يسترجع أنفاسه، حتى خرج شكيب بنموسى وزير التعليم (أو وزير الداخلية المكلف بالتعليم كما يسميه البعض ساخرا)، بقرار لا يقل حماقة عن سابقه بل هو إقصائي ويحمل في طياته الإصرار على المضي في مخطط تصفية و تدمير المدرسة العمومية و القاضي بإقصاء المرشحين ما فوق سن 30 من اجتياز مباريات مراكز التكوين في مهن التعليم. الرد طبعا كان قويا من طرف المعنيين المباشرين، لكن سرعان ما تحولت إلى فرصة لتحالف التنظيمات الذاتية المستقلة والإطارات المناضلة تحت لواء كل من أ. و. ط. م. والتنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فُرض عليهم التعاقد والجمعية الوطنية. ح. ش. م. م. وانضافت لهم جماهير الكادحين وضحايا السياسات اللاشعبية في عدة مدن جامعية (فاس - تطوان-بن مسيك

- وجدة - سطات-تازة....). وفي كل هذا الزخم النضالي الشبابي الواعد لجأت قوات القمع والبوليس إلى محاولات المنع و القمع والاعتقال في صفوف شابات و شباب في كل من طنجة والدار البيضاء والرباط... ،لكنه اكتفى بالتفرج من بعيد إزاء ضخامة بعضها (فاس خصوصا) والتي رفعت سقف المطالب والشعارات، حيث كانت تعبيرا حيا للقوة التي يزخر بها الشعب والاستعداد الهائل لخلخلة موازين القوة وإثبات صلات الوصل بين الماضي والحاضر في خضم السيرورة الثورية التي أطلقها جيل "إلى الأمام" واستلمها جيل 20 فبراير الشباب منه والمخضرم.

ولا يتعلق الأمر هنا باحتجاج معزول أو ظرفي مرتبط بقرار، سرعان ما يُفرض التراجع عنه، بل الأمر أكثر عمقا إذ أن القرارات الإقصائية الظالمة تعكس فشل الدولة في توفير مناصب شغل منتجة في إطار مخططات تنموية وطنية غير تبعية. و تعكس كذلك تعمق الأزمة السياسية والاقتصادية للنظام المغربي وغروره بأن انتخابات 8 شتنبر وتمرير النموذج التنموي المزعوم الملى هو الآخر من الخارج، يكون قد تخطى إمكانية النهوض الشعبي ضد سياساته اللاشعبية واللاديمقراطية واللاوطنية. ثم إن وهم نشر اليأس والإحباط لدى الشباب و دفعه إما للهجرة السرية أو القبول بالأمر الواقع و أن الدولة البوليسية هي المتحكمة في الأنفاس، قد تبخر بلهيب الشارع الذي انتفض منتظما كحركة طلابية أو كمعطلين أو ضحايا التعاقد ، وأعادوا للشارع روح ووهج 20 فبراير المجيدة التي لا تزال جدواها قائمة. و هذا ما أكدته الحركة التلاميذية التي فاجأت الجميع بخروجها صبيحة يوم الاثنين 29 نونبر إلى أبواب المؤسسات التعليمية و منها جابت الشوارع و عبرت بصوت واحد و متفق عليه عن رفضها للمذكرات الإصلاحية بخصوص الامتحانات الإشهادية و ما يوازيها. وعكس ما كان يظنه كل متشائم ومستسلم لإرادة المخزن حول الطاقات النضالية التلاميذية ،فقد برهن هؤلاء التلامذة أنهم غير تافهين أو لامبالين أو يائسين. إذ رغم صدور مذكرة وزارية جديدة "توقف" العمل بسابقاتها ولا تلغيه كما يطالب المحتجون، إلا أنهم أبانوا عن فطنة ويقظة تجاه ما يحاك ضدهم وضد مصيرهم ومستقبلهم من مخططات تخريبية ترمي إلى جعلهم يد عاملة متعلمة في مصانع و شركات البرجوازية والرأسمال المحلي والأجنبي وأن تعليمهم لا يرقى بهم إلى درجات في إطار الترقيه الاجتماعي والانعتاق من الفقر الذي عاشوا فيه مع أسرهم.

وبين هذه الحركة و تلك يوجد المعطلون في قلب المعارك. فالأطر المعطلة ببني تجيت مثلا، خاضت اعتصاما بطوليا لأكثر من أسبوعين (ولازال مستمرا إلى حدود كتابة هذا المقال) وفي خطوة تصعيدية التحق الأهالي بعد الاستجابة لدعوة الإضراب العام يوم الخميس 2 دجنبر عرفت نجاحا كبيرا. ولا زالت فروع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب تخوض كل الأشكال الاحتجاجية للمطالبة بالحق في التنظيم والشغل، وعرفت مدينة إيمزورن تدخلا قمعيا وحشيا واعتقالات في صفوف الشباب المعطل يوم الخميس 2 دجنبر 2021.

إن هذه الحركة الإحتجاجية الشبابية تحتاج إلى أن تتقوى و تتوسع و أن تحضى بالدعم السياسي الوازن والمنظم كي تستقطب فئات الكادحين والطبقة العاملة. ومن واجب القوى المناضلة وأنصار الطبقة العاملة أن تساعد على تشكيل تنظيمات ذاتية لهذه الجماهير المحتاجة، ثم هيكلة لجن الأحياء الشعبية كطرح بديل للتمثيليات المحلية الصورية التي لا يمكن أن ننتظر حتى يثبت فشلها الحتمي.

تتمة قراءة في مشروع الميزانية العامة 2022

الضرورية أو المضرة بالاقتصاد الوطني

- تقوية القطاع العمومي عبر :

* تأميم القطاعات الاستراتيجية

* استرجاع الأراضي و الممتلكات العمومية التي فوتت في ظروف مشبوهة

* إنشاء مقاولات عمومية منتجة تقوي الاقتصاد الوطني

* ضمان التسيير الديمقراطي و العقلاني للمؤسسات العمومية

- الرجوع إلى النسبة التصاعدية في الضريبة على الشركات

- سن ضريبة تصاعدية خاصة بالمعاملات المالية ذات الصبغة المضارباتية

- استرجاع الأموال المنهوبة

- إخضاع المستفيدين الكبار في القطاع الغير المهيكل للضريبة وذلك رغم الصعوبات التقنية.

2 - إجراءات لتقليص نفقات الدولة:

- تخفيض أجور الموظفين السامين ومسيري المؤسسات العمومية، مع تحديد رقميا العلاقة بين الحد الأدنى والسقف الأعلى للأجور (1 – 10 مثلا)

- تخفيض ميزانيات وزارات "السيادة و الدفاع ..." لصالح القطاعات الاجتماعية و الاقتصادية.

- حل جميع الأجهزة المتورطة في الجرائم السياسية، واقتصاد الأموال الباهظة التي تستفيد منها.

- جعل الحد لنفقات التبذير المخصصة للاحتفالات "الوطنية" و الزيارات الرسمية و البعثات...

- حذف الدعم المالي الذي تحظي به (دون غيرها) الأحزاب والنقابات البرلمانية...

- إلغاء تمويل الصناديق الخاصة الخارجة عن المصالح الحكومية والمراقبة البرلمانية

- مراقبة النفقات العمومية ومحاربة نهب المال العام...

- عدم التساهل مع الجرائم الاقتصادية...

- حذف أجور الشيوخ و المقدمين

- حذف أجور الأئمة

- إلغاء تمويل الحملة الانتخابية للأحزاب السياسية

- تخفيض عدد "البرلمانيين" والأموال الممنوحة لهم خلال "ولاياتهم" و بعد "ولاياتهم"

- إلغاء الاعتماد المالية الباهظة المخصصة للوزراء مدى الحياة.....

يوميات منجمي:

لحظة بين البداية والنهاية

عادل لعريف ـ تنغير

تصفر أوراق الاشجار لتعلن بداية الخريف، الوقت الذي تستغرقه في الغصن قبل أن تسقط هو أمد الأمل، التمسك بالبقاء غريزة كونية، لكن كل شيء فان مهما عظُم أمله، والخلود غريزة إنسانية اكتسبها عندما عاش في الرفاهية والرغد، فلا يمكن للبؤساء أن يحلموا بالخلود، فهم الذين يتمنون الموت في كل زمن وحين.

سأخبركم بكل شيء، أتمنى أن يمنحني الوقت القليل من الشغف، الملل يجتاح كل انس مهما كانت هوايته وحرفته، أنا أعشق الكتابة، والعشق يسمو عندما يلازمه الصدق، هناك سر دفين طالما فكرت في عتقه وتحريره من غياهب ذاكرتي، أريد وفقط أن أخرجه من الظلمات الى النور، أن احرره من أنفاق تعج بأشياء تافهة وارتقي به نحو مصاف الكبار، سر يجب أن ينتمي لفئة "النخبة"، يجد موقعه بين الأفكار النبيلة والمبادئ السامية.

أحيانا يعد تغيير مكانة الأشياء، الأفكار والأحاسيس أمر ضروري، كذلك الأسرار فحين يصل سر الى مكانة خاصة يجب أن ينال الاهتمام ونصيبه من الرقي والنجاح، السر الذي أردت له أن يرتقي هو أنني لست مؤهل لأكون قدوة، ولا حول ولا قوة لي، فأنا بحكم العادة وطغيان الإعادة والتكرار تبلورت في كياني وحياتي فكرة أنني إنسان إجتماعي، أحياناً يتمرد ليصل إلى مقام الكائن انطوائي، المخلوق الطبيعي، إنسان عادي جداً لدرجة أنه يشبه شجرة، وأقرب شجرة تحاكي حالي ووجودي هي النخلة، هذا سر مخلوق يخاف أن يستيقظ في منتصف الليل، في وقت مبكر فلا يستطيع أن يعود للنوم إلا بمشقة وعسر، خصوصاً أنني لا أنام حتى أستوعب معنى الأرق وأفهم أن كل دقيقة وكل ساعة عاشتها في يومي كانت مهمة جداً، الندم لا يأتي دائماً إلا في وقت الفراغ.

اليوم، قررت أن أفتح جرحاً غائراً، أن أنبش في أرشيفي لعلني أجد في مذكراتي ما يشفع لي وما يبرر وجودي، وألقى للسؤال المهم والأهم جواباً، فماذا حقق وجودي للوجود ؟

في كل يوم يعاد النسق بنسف الطريقة والكيفية، استيقظ في الصباح الباكر عندما يرن المنبه، يخبرني الوقت أن الأوان قد حان وأن وقت النوم قد انتهى، سأعترف أنني لا أحب أن استيقظ باكراً، ولا أن يرغمني المنبه على طاعة أوامره، لكنني مجبر مثل الجميع، مرغمون أن نطيع أوامر الآلات، أن نحترم الوقت والمواعيد، هناك من يرى في الالتزام بالمواعيد صفة حميدة، أنا شخصيا لا أحب تلك الصفة واعتبرها نقمة أصابت حياتي، فأنا أعشق أن أفعل أي شيء في اي وقت، ليس بالضرورة تحديد الزمن والمكان مفتاح النجاح او الرقي، أن نلتزم بالزمن وتعاقب الليل والنهار أمر فرضه المحيط والمجتمع، فلو كنت حراً طليقاً لقررت أن أقلب الموازين، أنام في النهار واجعل الليل معاشاً، لكنني لست الكائن الحي الوحيد فوق الأرض، ف أنا مرتبط بالكون ك ارتباط الشمس بالقمر وارتباط الرزق بالقدر، متعلق بالوقت ومرغم على تقبل منعرجاته؛ قال "سي سعيد" مقولة جميلة، واقعية، لربما فلسفية: " يا ليتني منحت كل وقتي للدراسة لكنت اليوم في راحة"، لكن لما عقب "نبيل" إنسان منح وقته للدراسة والاجتهاد تبدل منطق "سي سعيد" وصار الهدف من الاجتهاد والدراسة هو الرخاء المادي، أو الحصول على ما يلزم لمواصلة العيش، حياة صغيرة، يوم عادي وطبيعي.

الاستيقاظ باكراً أمر طبيعي جداً، بل إن على الإنسان ألا ينام إلا ما يحتاجه جسمه ليرتاح، أو ما يجعله يغير بين نسق الأمس والغد، أحيانا يجب على الإنسان الا ينام بتاتاً فكونه مخلوق عاقل يرغمه على السهر، وأن يحيى أياما بدون نوم، فليس من السهل أن تمنح صفة عاقل لمخلوق لا يستطيع أن يضحي بوقته، وبنومه، وبمجهوده الفكري والعضلي.

رن المنبه استيقظ المنجمي وكل دقيقة تمر الا ولها وزنها، فيجب أن يرتبط الإنسان بالوقت ارتباط الأرض بالماء، عندما تكون عقارب الساعة حَكَم وتكون أنت الإنسان عبد يرضخ لأوامر العقارب فيجب أن تنتظر الصافرة، بل يحتم عليك الامر أن تتوقف عن أي فعل، إن كنت تحمل شيئا بين يديك فيجب أن تضعه، وتتوقف كذلك عن التفكير والإحساس حتى تسمع الصافرة، بين انتظار الصافرة وسماع صوتها، تلك الثواني المعدودة هي التي تستحق أن توصف بالحياة، فهي الفاصل بين البداية والنهاية - ولا نعرف بقيمة الأشياء حتى نحس بأننا قريبين من فقدانها- وهي الحكم لها القدرة في نفيك وسجنك، فالإنسان السوي لا يجب عليه أن يستهين بالوقت ولا بحُكْمِها وحَكَمها.

الثقافة والتغيير

في فكرة الالتزام عند المثقف

حسن ايت اعمر

منذ اكثر من عقد، نشر لعبد الاله بلقزيز كتاب تحت عنوان : نهاية الداعية، الممكن والممتنع عند المثقفين. موضوع هذا الكتاب، مازالت له راهنيته، امام ما نعيشه من انحسار لدور المثقف، مقارنة بفترة سابقة، حيث كان هذا الاخير هو ضمير الشعوب والانسانية جمعاء.

يقول بلقزيز في مقدمة الطبعة الثانية لهذا الكتاب، ما معناه ان فكرة الالتزام أطرت مسار ووظيفة الثقافة وعمل المثقفين لمدة ليست باليسيرة في الفترة المعاصرة. واكد ان جذور هذه الفكرة تعود الى القرن التاسع عشر، لكن للماركسية – خلال بداية القرن العشرين- دور مهم في فرض المستمر خصوصا في الجدل القائم بين النظرية والممارسة وضرورة تسخير الفكر وتوجيهه إلى خدمة قضايا الطبقات الكادحة، الا ان العصر الذهبي لفكرة الالتزام عند المثقف يتمثل في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث وصل الاستقطاب الايديولوجي اوجه بين المعسكرين الشرق الاشتراكي والغرب الرأسمالي،

وداخل هذا الغرب بين اليمين واليسار.

على المستوى الفكري والنظري وجدت الفكرة تعبيرها من خلال بعض كتابات لينين حول دور المثقفين الثوريين، وفي اعمال غرامشي حول المثقف العضوي والمثقف التقليدي، كما ان هذه الفكرة ستتجدد من خلال ما كتبه جان بول سارتر حول معنى الالتزام في خطاب المثقفين.

ومفهوم الالتزام عند المثقف يؤمن بان له – المثقف – وظيفة اجتماعية تتجلى في الانحياز للطبقات الاجتماعية الكادحة والمهمشة ، والنضال ضد الرأسمال والسلطة والمؤسسة واللامساواة و قمع الحريات...علاوة طبعا على وظيفته الفكرية والمعرفية.

إن الوظيفة الاجتماعية – هذه – هي التي تخرج المثقف من "فرديته" إلى ماهية اجتماعية اوسع واشمل يصل عبرها الى ربط النظرية بالممارسة (ربط صلات وشيجة بين المعرفة والواقع الاجتماعي والسياسي...).

ففكرة الالتزام هي التي تبعث الروح مجددا في المثقف، ان لم نقل هي التي تنجبه من جديد وتخرجه من برج "انا افكر" الى ميدان **"انا امارس"**، حيث توضع الفكرة في محك التجريب والواقع.

بمناسبة "يوم المرأة المناضلة " الذي يصادف 11 دجنبر من كل سنة، قررت الجريدة استضافة الرفيقة زهرة أزلاف، كإحدى المساهمات بفعالية عالية في حركة عائلات المعتقلين السياسيين (مجموعة 1972، ومجموعة 1984)، كمناضلة سياسية (عضوة اللجنة الوطنية للنهج الديمقراطي والكاتبة المحلية لفرعه بالمحمدية ، عضوة سكرتارية قطاعه النسائي...)، كمناضلة ميدانية من داخل الجمعية المغربية لحقوق الانسان، ومن داخل إطارات جماهيرية أخرى، وكمناضلة تمكنت من نسج علاقات نضالية واجتماعية مع كادحات عمالة المحمدية.

فشكرا للرفيقة التي قبلت دعوة الجريدة.

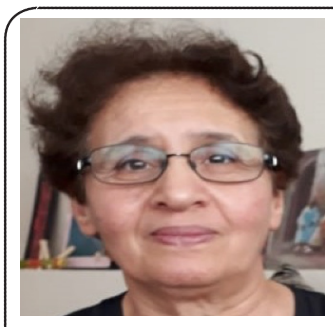

1 ماذا يعني لك يوم 11 دجنبر؟

قبل أن أجيب على الأسئلة، اود أن أشكر جريدة النهج الديمقراطي التي استضافتني بمناسبة حلول يوم 11 دجنبر، يوم استشهاد الرفيقة سعيدة المنبهي ، شهيدة منظمة الى الامام الماركسية اللينينية، اليوم الذي تخلده القوى التقدمية المغربية عامة وحركاته النسائية خاصة تحت اسم "يوم المرأة المناضلة".

يوم 11 دجنبر، يوم استشهاد الرفيقة سعيدة المنبهي ، في سجون النظام بعد 36 يوم من الاضراب عن الطعام (سنة 1977) .الشهيدة عضوة في منظمة "الى الامام" الماركسية

اللينينية ،اعتقلت سنة 1976، وحوكمت بسبع سنوات . خلال إقامتها بالسجن اهتمت بأوضاع السجينات وبقضايا النساء، وأنجزت دراسة حول الاسباب الاقتصادية والاجتماعية لتعاطي الدعارة في ظل النظام السياسي القائم. وتعتبر الشهيدة سعيدة المنبهي رمزا للنساء التواقات للتحرر ضد الاضطهاد والاستبداد ، مما دفع المناضلات التقدميات الى جعل من يوم 11 دجنبر من كل سنة يوما للنضال ضد القمع والتهميش والتمييز واضطهاد المرأة المغربية عامة والمرأة العاملة و الكادحة خاصة.

2 ماذا عن حركة عائلات المعتقلين؟

منذ عام 1972 شكلت عائلات المعتقلين السياسيين الماركسيين اللينينيين ، حركة مناضلة للتعريف بالمعتقلين السياسيين، لمناهضة الاعتقال السياسي ومطالبة بأطلاق سراح المعتقلين... تقودها بشكل رئيسي النساء (الأمهات ، الزوجات ، الأخوات ...) ، نظمت انشطة للتعريف بأبنائهن (وقفات امام البرلمان، واعتصامات ، مسيرات ، الاعتصام داخل مقر وزارة العدل، وداخل مقر بعثة الأمم المتحدة بالمغرب...) ، وفاضحة لكل ما يتعرض له أبناءها من قمع وتعذيب داخل المعتقلات، وخضن إضرابات عن الطعام تضامنية مع أبنائهن وقمن بنشر والتعريف بظروف الاعتقال . كانت عائلات المعتقلين السياسيين من المساهمات مع القوى التقدمية في المغرب لتأسيس أول جمعية حقوقية: الجمعية المغربية لحقوق الانسان في 1979 بنفس القناعات، أي بعدالة مطالب المعتقلين السياسيين بالمغرب. ظهرت حركة عائلات المعتقلين اخرى في الثمانينات والتسعينات والى يومنا هذا، وهذا مرتبط باستمرارية الاعتقال السياسي بالمغرب. (: نموذج عائلات معتقلي الريف ....)

3 ما هي مطالب الحركة النسائية المغربية حسب رأيك؟

تشارك المرأة الرجل في جميع المعاناة و الأوضاع المتردية في جميع المجالات : الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية (انتشار البطالة و التسريحات الجماعية، والغلاء في المواد الأساسية، والفقر و التهميش، وتفشي الامية بشكل عام، غياب الحماية الصحية والاجتماعية،...)، لكن تزيد دونيتها في بعض الحالات، مما يجعل مطالبها تركز خاصة على مطالب سياسية مثال تغيير جذري للدستور، ووضع دستور ديمقراطي يجسد ارادة الشعب الذي يقر المساواة الفعلية بين الجنسين في جميع المجالات ، مع طرح مطالب ديمقراطية (مدنية) (النضال من اجل نزع القدسية عن مدونة الاسرة، وتعويضه بقانون الأسرة ديمقراطي، مدني ووضعي مبني على المساواة التامة بين المرأة و الرجل ، و تصديق المغرب على كل المواثيق والعهود الدولية لحقوق الانسان التي توفر الحماية لحقوق المرأة... ومطالب اجتماعية من ضمان الحق في التعليم ومجانيته وتعميمه وإلغاء كل البرامج المدرسية التي تكرس التمييز بين الجنسين ونشر قيم المساواة، وضمان الحق في الصحة، وتعميم البنيات التحتية الأساسية الضرورية من طرق وماء وكهرباء.....وتجريم العنف ضد النساء بما يصون كرامتهن، وإلغاء أي تشريع يمنع الحق في الإجهاض، ووضع برنامج للصحة الإنجابية استعجالي ومعمم ..

> **على المناضلات الماركسيات مهما كانت مواقعهن ان ينخرطن ميدانيا وبروح وحدوية في النضالات الشعبية عامة ونضالات المرأة العاملة والكادحة خاصة ، من منطلقات طبقية واضحة.**

4 ما هو دورالمـرأة في بناء حزب الطبقة العاملة؟

ان النضال من أجل قضية المرأة هو واجب وعمل يومي، فكري وسياسي وتنظيمي لكل تيار تقدمي حقيقي يحترم مبادئه ويعبر بإخلاص عن مصالح الشعب.

ضرورة انخراط المناضلي/ت ميدانيا في نضالات الجماهير الشعبية (عمال/ت و كادحين/ت) اما بطريقة مباشرة او غير مباشرة بالتضامن، والمساندة والدعم، واعادة النظر في وسائل التواصل مع هذه الفئة، والتحلي بالتواضع، وبالصدق ،ويجب تبسيط الخطاب مع توضيح الافكار ، ومساندة العاملات والكادحات عبر المؤازرة في المحن و التواجد في المسرات... يجب العمل من أجل رفع مستواهن الفكري، وجعلهن يهتممن بالقضايا الأعم، بالنظرية والأفكار، وكسبهن إلى الماركسية.

ضرورة بناء تصور ثقافي تقدمي و تحرري يخدم الجماهير النسائية، يعمل على تمكينها من أدوات المقاومة الذاتية، ومن ثقافة تقدمية تعبر عن مطامحها الى التحرر، يمر عبر نشر واشاعة الفكر التقدمي المدافع عن حقوق المرأة و مواجهة الفكر الاصولي والليبرالي والعمل على مواجهة الثقافة الإمبريالية الرامية الى ترسيخ قيم التبعية.

ان تعزيز مشاركة وقيادة المرأة على جميع المستويات، خاصة النساء العاملات والفلاحات الفقيرات والكادحات المهمّشات، وحشد صفوفهن للمطالبة بحقوقهن السياسية والاجتماعية والاقتصادية، يعد من مهام القوى التقدمية لرفع وعيهن ، للدفاع عن انفسهن لتحقيق حقوقهن، وخوض النضال ضد الاستغلال والاضطهاد، وذلك بالانخراط في النقابات، وفي الجمعيات النسائية الجادة... يشكل النضال من أجل تنظيم النساء العاملات في النقابات والنضال في سبيل أجور وظروف عمل لائقة، وكذا من أجل المساواة التامة ، أول مهمة على عاتق الماركسيين.

رغم اننا نعتبر العمل داخل المنظمات الجماهيرية والتنظيمات الذاتية للجماهير يهدف عموما الى انتزاع مكتسبات وفرض حلول جزئية (تلطيف شروط الاستغلال....)، وبالتالي ضرورة الانخراط في سيرورة بناء الحزب المستقل الطبقة العاملة الضامن لاستمرارية الكفاح من اجل تشييد مغرب جديد.

5 كلمة اخيرة

على المناضلات الماركسيات ، مهما كانت مواقعهن ان ينخرطن ميدانيا وبروح وحدوية في النضالات الشعبية عامة و نضالات المرأة العاملة و الكادحة خاصة ، من منطلقات طبقية واضحة.

السودان:

العسكر، تاريخ مشبوه في خدمة الامبريالية والصهيونية

مصطفى خياطي

في يناير 1985، ومقابل 6 ملايين دولار، أقام جعفر النميري رئيس السودان آنذاك، جسرا جويا لنقل اليهود الاثيوبيين (الفلاشا) من السودان إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة،تحت إشراف نائبه عمر الطيب وبتعاون مع جورج بوش (نائب رئيس أمريكا رونالد ريغان) ووليام كيسي مدير المخابرات المركزية الأمريكية. وقد تم رسم خطة التهجير سريا داخل السفارة الأمريكية بالخرطوم،وتقضي بنقل 10.000 يهودي اثيوبي. وبعد 28 رحلة جوية أقلت 6150 فرد، توقفت العملية بعد انكشاف أمرها السري من طرف إذاعة بريطانية فاجأت الرأي العام الدولي آنذاك. وبعد 3 أشهر استأنفت السفارة الأمريكية عمليتها بتهجير ال 4.000 المتبقين. وبتاريخ 5 أبريل 1985 وبينما كان جعفر النميري عائدا من USA إلى الخرطوم، علم بخبر الانقلاب عليه، فطلب اللجوء السياسي لمصر.

استمرت الطبقة البيروقراطية العسكرية العليا ذات التاريخ المشبوه والخنوعة للإدارة الأمريكية، في التنفذ والسيطرة على السلطة، و جاء عمر البشير مسلحا بقوة الجيش ودعم التيار الديني بفضل تعاونه مع حسن الترابي زعيم التيار الديني الذي سجنه البشير أثناء الانقلاب لتضليل الرأي العام و تمويهه. لقد عاث الجنرال فسادا في أرض السودان وفي شعبه قتلا و إبادة و تنكيلا، فقتل ما بين 2003 و2005 حوالي 400.000 سوداني، وجزأ السودان قسمين وبدد الثروات المتنوعة لصالح الرأسمال الأجنبي وحافظ بل مهد الطريق الاستراتيجي لمطامع الصهيونية في المنطقة برمتها.،ووضع كل الإمكانات الأمنية والعسكرية لقمع الشيوعيين والديمقراطيين وعزلهم عن محيطهم الشعبي ،لكنه فشل في هذه المهمة القذرة التي انتهت به في السجن بعد اندلاع ثورة 2019 الشعبية التي تصدى لها و حاول إجهاضها بواسطة الجيش والميليشيات والقيام بأبشع المجازر و ألقى بجثث الضحايا في نهر النيل. لكن عزيمة الشعوب لا تلين، فأبدت الجماهير الشعبية صلابة لا تضاهى ولعبت المرأة السودانية (الكندكات) دورا بارزا في هذه الثورة والأهم أن الشعب كانت له قيادة سياسية ومدنية جبهوية و موحدة تحت لواء تجمع المهنيين وقوى الحرية التغيير، وتمت الإطاحة بعمر البشير في غشت 2019. ومنذ ذلك التاريخ ما فتئ العسكر يحيك كل أنواع المناورة و التآمر للانقلاب على أهداف الثورة حيث أنه مع اقتراب موعد تسليم السلطة للمدنيين حسب ما تحدده المادة 7 من الوثيقة الدستورية بخصوص الفترة الانتقالية (39 شهرا) انقلب الجنرال البرهان يوم 24 أكتوبر 2021 وألغى الوثيقة المتوافق عليها من طرف كل الفاعلين السودانيين (مدنيين و عسكر) واعتقل حمدوك وبعض مساعديه ،وهو الحدث الخطير الذي وضع السودانيين أمام خيارين لا ثالث لهما:إما ضياع الثورة والخضوع لحكم العسكر، أو المقاومة وتحصين أهداف الثورة. فانطلقت سيرورة استكمال مهام الثورة وتحصين أهدافها من طرف الجماهير الشعبية السودانية التي قدمت شهداء جدد للقضية. إزاء هذا الوضع عبّر كل العالم عن رفضه أو استنكاره أو إدانته لما يحدث باستثناء الكيان الصهيوني الذي أبدى تأييده لممارسات العسكر ودعمه له. كيف لا وقد قام الجنرال عبد الفتاح البرهان في فبراير 2020 بزيارة للكيان الصهيوني ووقع مع المجرم ناتانياهو على التطبيع دون أن يتشاور مع الحكومة السودانية. وهذا يبرهن على أن التشكيلة العسكرية الجاثمة على صدور السودانيين حاليا، وما تقترفه من جرائم واعتقالات وانقلاب له امتداداته داخل الكيان الصهيوني التوسعي وأجهزته الاستخباراتية. أما دفوعات الإدارة الأمريكية حول "الديمقراطية السودانية" فهو قول زائف. إن انقلاب العسكر على الوثيقة الدستورية وإقدامه على قتل المتظاهرين واعتقال شخصيات مدنية يبرهن على معطى واحد، و هو أن عبد الفتاح البرهان ينتمي فعلا لسلالة عمر البشير و جعفر النميري خدام الامبريالية والصهيونية والرجعية. الجيش يجب أن يعود إلى ثكناته ويترك مصير الشعب للشعب ليقرر فيه سياسيا واقتصاديا بيده وبقيادة ممثليه الشرعيين. وفي تاريخ السودان الحديث نجد نقطة ضوء وحيدة واستثنائية في تاريخ الجيش السوداني وهي ما قام به المشير عبد الرحمان سوار الذهب الذي جاء هو الآخر بانقلاب في 1985 لكنه نظم انتخابات عامة و سلم السلطة للفائزين وانصرف إلى حال سبيله.

إعلان الحزب الشيوعي الثوري بكوت ديفوار حول الوضع في مالي وبوركينافاصو

منذ بداية 2021 ،لا يمر يوم دون هجوم الجهاديين على مدينة أو تكتل بشري أو تجريدة للجيش البوركينابي أو المالي، وزرع الموت و الأسى داخل الجماهير الشعبية.

في كل من هذين البلدين هناك أزمة سياسية، ففي بوركينافاصو تهدد حركة التمرد بالإطاحة ب Rock Kaboré من الحكم ،و في مالي تتوالى الانقلابات، وتعيش البلاد استياء من تنامي أطماع الامبريالية الفرنسية. و يمكن القول أن بوركينافاصو و مالي هما اليوم الروابط الضعيفة في المنظومة النيوكولنيالية في الغرب الافريقي ،و يواجهان فيما يبدو عدوا منفصلا و متقابلا. فمن جهة هناك الجماعات الجهادية التي تقتل الشعب و تحدث الفوضى داخل الحياة الاجتماعية بهدف إقامة نظام الخلافة والسلطة الدينية بالمنطقة. ومن جهة أخرى استعمال الجيش الأجنبي بقيادة فرنسا بمبرر التصدي للجهاديين و حماية الشعب وتحصين الوحدة الترابية لهذين البلدين. لكن الوقائع برهنت أن هذين العدوين متحالفان ومتواطئان وتجمعهما روابط و صلات صلبة. فمن جهة لم يستطع الجيش الفرنسي الذي يعتبر من بين أقوى جيوش العالم أن يردع اعتداءات المرتزقة ،و من المفارقات أنه يملك أسلحة و لوجيستيك متطورة مصنوعة في معامل حربية امبريالية. ففي مالي يمنع الجيش الفرنسي بغرابة تحركات المجموعات الوطنية في منطقة Kidal لأن مهمته الحقيقية هي حماية المصالح الفرنسية في البلدين،حيث إن فرنسا تحمي الأنظمة الفاسدة و العاجزة عن الدفاع على الوحدة الترابية وتوظف أجهزتها التابعة داخل الاتحاد الافريقي و CEDEAO لفرض عقوبات على المعارضين بهدف منع الشعب من فضح و التصدي لهذه الأنظمة الفاسدة.

واذ أن شعوب مالي وبوركينافاصو قد تعبت من اعتداءات الجهاديين و أمام عجز الجيش الفرنسي عن صد هؤلاء المجرمين، فإنها تدرك أن هذين العدوين هما متواطئين وأن السبيل الأوحد هو التحرر من قبضة الامبريالية الفرنسية وحلفائها المحليين، و من أجل هذا الهدف، فإن الشعبان المالي و البوركينابي يتحملان المسؤولية التاريخية في قرار إطلاق تعبئة شعبية للتمرد على القوات الفرنسية والأنظمة المحلية الفاسدة.

مما لا شك فيه أن حركة ثورية هي بصدد البلور في هذين البلدين، فتحية للشعبين المالي و البوركينابي ،و مزيدا من الشجاعة و المثابرة! و من واجب الثوريين الأفارقة دعم و إسناد و بكل الوسائل هذه المعركة التي هي معركتهم لأن النصر على الامبريالية الفرنسية في هذه المنطقة هو نصر لكافة شعوب المنطقة.

- عاشت نضالات شعوب مالي وبوركينافاصو ضد الامبريالية الفرنسية والأنظمة الفاسدة.

- عاشت حركة التمرد في مالي وبوركينافاصو.

من وحي الأحداث

حيازة ورفع علم فلسطين قد يتحول الى عمل مجرم

التيتي الحبيب

في الخبر عن صفحة الرفيق حفيظ اسلامي:

" بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني قرر بعض مناضلي الجبهة المغربية للدفاع على فلسطين وضد التطبيع بجرسيف لا يتعدى عددهم رؤوس الأصابع أخد صورة تذكارية مع العلم الفلسطيني في أماكن عمومية للتحسيس بدعم المغاربة للفلسطينيين وذلك يوم الاحد 28 نوفمبر 2021 حوالي الساعة الخامسة والنصف مساء قرب ساحة البريد ، وبعد أن اخذوا الصورة وهموا بالذهاب إلى حال سبيلهم (كما حكوا لنا) فوجئوا بمتابعتهم من طرف عناصر بوليسية بالزي المدني حاولوا أن ينتزعوا منهم العلم الفلسطيني، وخلال عملية الشد والجذب تم الضغط على أصابع أحد أعضاء الجبهة (ع .الهر) لنا مما خلف توعكا إن لم يكن كسرا في أحد أصابعه، وانتهى الأمر بمصادرة العلم الفلسطيني كغنيمة سمينة في غزوة ناجحة!..."

في التعليق :

لن يكون هذا الحدث معزولا ولا هامشيا، بل سيتطور إلى أن يصبح رفع العلم الفلسطيني جريمة تعاقب بالاعتقال والمحاكمة. مقابل تجريم التطبيع الذي تنادي به القوى الحية بالمغرب وعبر العالم العربي والمغرب الكبير، وبفعل التطور الخطير للتحالف الاستراتيجي بين النظام القائم ببلادنا والكيان الصهيوني، بدأت الدولة تتجه نحو تجريم التضامن مع الشعب الفلسطيني وإسناد ثورته من اجل تقرير مصيره وبناء الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني وطرد جحافل الغزاة الصهاينة الاستيطانيين إلى بلدانهم الأصلية. يعلم الطرفان المتحالفان بأن مستقبل الصراع يتجه إلى الحل الوحيد والممكن بعد سقوط كل الأقنعة والخدع التي نشرتها الامبريالية والانظمة الرجعية بمنطقتنا حول التعايش وإمكانية إحلال السلام مع الكيان الغاصب.

إن عقد هذا التحالف بين النظام المخزني والكيان الصهيوني هو استكمال لسياسة كانت تنجز في الخفاء وظهرت اليوم للعلن وهي وحدة مصير الرجعيات بالمنطقة والتواجد الامبريالي وقاعدته المنصبة في ارض فلسطين، وهي الكيان الصهيوني. بعد اندلاع السيرورات الثورية وما فجرته من طاقات شعبية لم تعرفها شعوبنا من قبل، بدأت ملامح المستقبل تتوضح أمام الشعوب، ولاح نور نهاية نفق الظلام الذي عاشته هذه الشعوب لما أجهضت حروب الاستقلال الوطني. إنها تباشير بداية معارك التحرر الاجتماعي وانتقال السلطة إلى الطبقات الثورية بمجتمعاتنا، وهي مرحلة استكمال مهام التحرر الوطني من الامبريالية والصهيونية والطبقات الرجعية وكيلة الاستعمار وصنيعته.

يمهد النظام القائم لتجريم التضامن مع الشعب الفلسطيني ويضرب بقوة من اجل الدفاع عن نفسه ومصالحه وتقوية نفوذ حماته الجدد.